

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

P.O. Box 22458, Riyadh - 11495

الرقم : NO.

عمادة شؤون المكتبات

Copyright © King Saud University

۲۱۶۱
فی . ق

شرح مختصر المنار لابن حبيب - ٨٠٨ هـ، تأليف
ابن قطلوبغا، قاسم بن قطلوبغا - ٨٧٩ هـ
بخط محمد الخطيب العجلون في القرن الثالث
عشر الهجري تقديرا .

٢٨ ق ٢٣ س ٥٠٢٠×١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ ممتاز

الاعلام ١٤:٦ هدية العارفين ١:٨٣٠

١ - أصول الفقه الاسلامي - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الامام العالم العلامة افضل المتأخرين خاتم الحفاظ
 صاحب التقرير والتحرير منفتح اعضان الفروع والاصول معدل
 ميزان المعقول والمنقول ابو المعالي زين الدين قاسم بن قطلوبغا
 الحنفي عامله الله بطلعه الحنفى وادام به النفع بمحمد واله الحمد
 لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد واله اجمعين **اصول**
الشرع الاصول جمع اصل وهو ما يثبتني عليه خيرة والمراد ههنا الا دلة
 الشرعية لا نبينا الاحكام عليها والشرع بمعنى المشرع والمراد به ههنا
 الاحكام المشروعة والمراد من الحكم الحكم به وهو ما ثبت بالخطاب
 كالوجوب والحرمه وغيرهما كانه قال ادلة الاحكام المشروعة **الكتاب**
 قدمه لا من اصل من كل وجه **والسنة** احرازها عن الكتاب لتوقيف
 حجيتها عليه **واجماع الامة** اخره عنهما لتوقف حجتيه عليهما **والقياس**
 اخره لا من فرع بالنسبة الي الادلة المتقدمة لان حكمه مستفاد منهما
 في كل حادثة بعد ما ثبتت حجتيه بالكتاب والسنة بخلاف الاجماع
 فانه لا يتوقف في كل حادثة علي ما تقدمه **اما الكتاب** الذي سبق ذكره
والقرآن وهو معروف عند كل احد فكان تعريفنا لفظيا لانه اشتهر
 بهذا الاسم الا انه يقال على الصفة القديمة وعلى ما بين دفتي المصنف
 والاستدلال الاصولي بالثاني فقال **المنقول** **نواتر** يخص ما يستدل
 به بعد زمان النبي صلى الله عليه وسلم **وهو** اي القرآن **نظم** اي الفاظ
 مترتبة بعضها على بعض **ومعني** مستفاد من ذلك النظم ذكره
 لدفع وهم من توهم انه عندنا اسم للمعنى فقط لقول ابي حنيفة
 يجوز القراءة في الصلوة بالفارسية مع القدرة على العربية وهذا
 مرادى عنه وقد علم الوجه في المطولات **واقسامها** اي اقسام

النظم

النظم والمعنى **اربع** وهذا باعتبار ما يتعلق به الاحكام والاقسام
 من ذلك فانه بحر عميق فيه علم التوحيد والقصص والامثال والحكم
 وغير ذلك واختاروا هذا القسم لاستغراقه الاعتبار من اول
 وضع الواضع الي اخر فهم السامع لان داء المعنى باللفظ الخارجي
 علي قانوت الوضع يستدعي وضع الواضع ثم دلائل تداعي كونه
 بحيث يفهم منه معنى ثم استعماله ثم فهم المعنى واللفظ بتلك الاعتبار
 الاربع تقسيمات مربعة الا الثاني فانه تمنع اقسامها وجوه النظم
 صيغتها اي طرق اربعة صورة وعادة وجوه البيان او اظهار
 المراد بحسب الدلالة الواضحة والخفية بحكمة الابتك باحد الوجهين
 وجوه الاعمال وجوه الوقوف اي اطلاق السامع على مراد
 المتكلم ومعنى الكلام والمرجع في الحصول لاستقرار **والاول** اي
 التقسيم الاول من الاقسام الاربعة **في وجوه** اي طرق **النظم** قيل
 لا يناسب العام اذ لا معنى لطريق النظم ولعل الوجه بمعنى الجهة
 التي هي بمعنى الاعتبار فكانه قال في اعتبار النظم **وهو** اي القسم
 الاول **الخاص** وهو ما اي لفظ **وضع** **معني** احتراز عن الماهل
 فانه لا معنى له والمشتوك فانه وضع لاكثر من معنى والمعنى بالمعنى
 المدلول لا ما يقابل العين ليتناول قسما خاصا للحقيقي كزيد والا
 اعتباري كاشسان ورجل علي ماسيا **معلوم** احترازه عن الجمل
 لان معناه غير معلوم للسامع **علي** **الانفراد** من حيث هو واحد
 مع قطع النظر عن ان يكون له افراد او لا واحترازه عن العام
 كالمسلمين فانه موضوع لمعنى واحد شامل لا فرد ولا يفتي ان تركه
 اولي بالاختصار **جنسا** **كان** الخاص كاشسان فان معناه واحد
 معلوم وهو الحيوان الناطق **او** **نوعا** **كرجل** فان معناه واحد معلوم



وهو انسان جاو نر حد البلوغ **او عيننا** كريد فان معناه واحد معلوم وهو
ذات متخذه **وحكمه** اي حكم الخاص وهو الاثر الثابت به **يتناول المخصوص**
وهو مدلول الخاص **قطعا** اي يتناول لا قاطعا لارادة غيره عند وهذا عند
منابخ العراق خلافا لمنابخ سمرقند مذهبهم مردود باتفاق العرف
حيث لا يعتبرون احتمالا الا عن دليل اصل فلا يفرون من جداس
الاشق فيه ويعدون الخاف منه مجنونا **بله احتمال بيان** اي بيان
التفسير لنفي نزع من قال الخاص يحمل البيان لان بيانه اما اثبات
الثابت او انزاله النزاييل وكلهما فاسد **ومنه** اي من الخاص **الامر**
وهو قول القائل لغيره اضل **ويختص** اي مدلول الامر بصيغته فلا يعرف
بدونها **لازمة** اي مختصة به كما هو مختص بها **فلا يكون الفعل حيا**
لان الوجوب بالامر والامر مختص بصيغة **وموجب** اي الذي يوجب
الامر المطلق **الوجوب** اي لزوم الايتان بالامور به لقوله تعالى
ما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة
من امهم وقوله تعالى وليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم
فتنة او يصيبهم عذاب اليم وسواكان الامر بعد الخطر اي المنع نحو
قوله تعالى فاذا انسح الخيل والحرم فاقبلوا المشركين او قبله لان مقتضى
الوجوب وهو الصيغة قائم بالخالفين وما جاء لك باحة بعد الخطر
فلا دليل غير الصيغة **ولا يقتضي** اي لا يوجب الامر المطلق **التكرار**
اي تكرار الامور به وهو ان يفعله ثم يعود اليه وهكذا **ولا يحتمل**
اي لا يكون التكرار محتملا من محتملات الامر يحمل عليه بالقرينة **سوا**
اتعلق الامر بشرط بان وقع جزا ونحو قوله تعالى وان كنتم
جنبا فاطهروا **او احتقن بوصف** نحو قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدا الآية لان مدلول صيغة الامر طلب حقيقة الفعل

والمرة

والمرة والتكرار بالنسبة الي الحقيقة امر خارجي والخروج عن عهدة
الامور به بالمرة لحصول الحقيقة لانها مدلول الصيغة وما يتكرر
من العبادات فيتكرر سببها وقال بعض المنابخ يتكرر الامور
فاتفق الفريقان على التكرار واسنده هو لا الي الامر كما اسند الجمهور
الي الاسباب فاذا لم يقتضي التكرار ولا يحتمل **فيقع** اي يقع الامر
فيها للامور فراد **علي اقل جنسه** اي اقل جنس الامور به وهو الفرد
الحقيقي **ويحتمل كنه** اي كل جنسه باعتبار معنى الفردية او باعتبار
معنى العدد فصار من حيث هو جنس واحد وان كان له افراد **علي**
الصحيح احتراز من قول نرفرا نه يحتمل العدد ويظهر قسمة الخلاف
فيمين فلك لوجهه طلق نفسك فان لها ان تطلق نفسها واحدا وان
نوي الزوج الثلاث فطلقت نفسها تلك ثا وقعت وان نوي الزوج اثنين
لم يقع نهي عندنا وقال نرفر يقع نثنان لانا العدد ليس موجب
ولا محتمل فلا نبيته الا ان تكون المرة امة لان ذلك جنس طلقا
وحكمه اي حكم الامر بعني الثابت به وهو الواجب **فوعان** بالقسمة
الاولية **اداء** وهو اقامة الواجب اي اخراجه الي الوجوب علي
حسبه واللام المعهد اي الذي وجب بالامر ابتداء **وقضا** وهو تسليم
مثله اي مثل الواجب به اي بالامر ونشارة الي ان المراد منه افعال
الجوارح لا ما في الذمة قبل الامر وهو نفس الوجوب لان ذلك السبب
لا بالامر **ويشاهد لان** اي الاداء والقضا فيقال هذا مكان هذا
مجازا فيحتاج الي قرينة كما يقال ادي ما عليه من الدين فقوله من
الدين قرينة يفهم منه القضا لان اذا حقت الدين محال والجامع
ما في كل منهما من التسليم **ويوديات** اي الاداء والقضا **بشبه**
فيودي القضا بنية الاداء وبالعكس الا انه يحتاج الي القرينة كما يقال

ان اودي ظهر الامس او ان اقضى ظهر اليوم **في الصباح** احتوان عن قولنا ان لا سلام انه يسمى الاداء قضاء من غير قرينة **ويجب ان اي** الاداء لقضاء بسبب واحد وهو الامر الذي وجب به الاداء **عند الجمهور** وقال العراقيون من مشايخنا يجب القضاء بنص مقصود غير الامر الذي وجب به الاداء في الصوم وجب القضاء بقوله فعدة من ايام اخر وفي الصلوة وجب بقوله عليه الصلاة والسلام من سئى صلاة فليصلها اذا ذكرها متفق عليه وسلم اذا رقد احدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها والجمهور وان المستحق لا يسقط عن المستحق عليه الا باسقاط من له الحق او بتسليم المستحق ولم يوجد واحد منهما فيبقى مضمونا عليه وسقط فضل الوقت للحجر وهذه النصوص لطلب تفرغ الذمة عما وجب بالامر الاختلاف وتعرف ان الواجب لم يسقط وفي عبارة فخر الاسلام ما يشهد بان ثمة الاختلاف في المذاهب المتعينة من الصلاة والصوم والاعتكاف اذا فاتت عن وقتها لكن قال ابو اليسر لو نذر صوما او صلاة في يوم معين ولم يفي به يجب القضاء بالاجماع بين الفريقين سواء كان عدم ايفائها بالغوات او التفويت وعلي هذا فالاختلاف في اسناد وجوب القضاء لما اذا فالجمهور للسبب الاول وعنه هؤلاء للنص في الصوم والصلوة والغوات او التفويت في المذاهب **والاداء انواع ثلاثة كاملة وهو ما يودي كما شرع** اي مع توفير حقه من الواجبات والسنن والاداء كاد الصلاة في الجماعة في المكتوبات والوتر في رمضان وانما ذكر الاداء وضربا لتوذي لان فعل الفعل لا وجود له في الجود وقاصره هو الناقص عن حقيقة التي قد منها كصلوة المنفرد **وشبيهه بالقضاء** لفعل اللاحق وهو

الذي

الذي فانه بعض الصلوة بعد ادراك بعضها بعد فراغ الامام من الصلوة ففعله باعتبار الوقت ادا وباعتبار انه يتدارك ادا به التزم مع الامام قضا فهو اداء شبيهه بالقضاء وفي حقوق العباد وحين المقصود ادا كامل بعد جنابة جناها عند الغائب ادا قام وتسليم عبد تزوجها ولم يكن في ملكه وقت التزوج ثم اشتراه وتسلمته ادا من حيث انه المسمى شبيهه بالقضاء من حيث ان تبدل الملك بوجوب تبدل العين **حكاهما وانواع القضاء ثلاثة ايضا** كالاداء كالحكماء **بمثل معقول كالصلوة** للصلوة والصوم للصوم **او قضاء بمثل غير معقول** اي يقصر العقل عن ادراك المماثلة فيه لانه العقل ينفيه كالغذية للصوم عند العجز المستند ام عنه كما في حق الشيخ الفاني فانه لا مماثلة يدرك بين الصوم والضايه فالصوم وصف والغذية عين وقضاء بمعنى الاداء التكبير من ادراك الامام في العبد ركا في الركوع فمن حيث انه فات عن موم ضعه وهو القيام كان او من حيث ان الفرق بين القيام والقاعد انتصاب النصف الاسفل كان الركوع يشبهه القيام والانيا بالتكبير فيه بمعنى الاداء وهذا على قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وفي حقوق العباد ضمان المقصود المثل بالمثل قضا كامل وضمانه بالقيمة عند انقطاع المثل قضا قاصر لغوات الصورة وضمان النفس والامراف بالمال في الخطاء قضا بمثل غير معقول وتسليم قيمة عبد متوسط الامانة تزوجها علي عبد بغير عينة قضا لانه خلاف المسمى بمعنى الاداء من حيث ان الجهول الوصف لا يعرف الا بالقيمة فضارت اصله **والحسن لا يتم للمأمور به لان الامر حليم** فلهذا امر بشي الا لحسنه والعقل الذي يدرك بها حسن بعض الاشياء وقبحها الحسن المأمور به اما المعنى حاصل في عينه وهو بالنظر الي حكمه نوعان احدهما

٢

تفاهير

قضاء

حسن **معنى في وصف** كالأيمان بمعنى التصديق حسن بمعنى وهو متكرر
النعم وهذا حاصل في ذات التصديق وهذا النوع لا يقبل السقوط أصلا وعلى هذا
لا بعد من الكراهة ولا بغيره والصلاة فانها حسنة للتعظيم والتعظيم **والأخر** أي النوع
حاصل في ذاتها إلا أنها تقبل السقوط في بعض الأحوال **والأخر** أي النوع
الأخر **الحق** بهذا القسم الذي حسن لمعنى في عينه **متشابهة للحسن**
لمعنى في غيره كالزكاة فانها تنقيص المال حسنت لدفع حاجته
الفقر من هذا صار متشابهة للذي حسن لمعنى في غيره إلا أن حاله
الفقر لما كانت تخلق الله تعالى لا صنع للعبد فيها صارت كالأمانة واسطة
فالحق بالقسم الأول **وحكم النوعين واحد** وهو أنه لا يسقط إلا
بالأداء أو باعتراض ما يسقطه وإما أن يكون الحسن **لمعنى في غيره**
أي في غير المأمور به وهذا عطف على قوله أما لمعنى في عينه **وهو** أي
ذلك الغير الذي حسن المأمور به لأجله نوحان أحدهما لا يؤدي
ذلك المأمور به كالوضوء فإنه حسن للمحسن من الصلوة به والصلوة
لا تتأدي به وإنما تتأدي بأركانها المعلومة **والنوع الآخر ما يؤدي**
الغير الذي حسن المأمور به لأجله كالجها دلا على كماله الله تعالى
وذلك تتأدي به **وحكمهما واحد أيضا** وهو بقا الواجب بقاء
الغير وسقوطه بسقوطه وترك المصنف النوع للجامع وهو ما حسن
في شرطه وهو القدرة وإنما سمي جامعا لأن ما حسن لمعنى في عينه أو لغيره
بأنواعهما يصير كله حسنا لمعنى في شرطه وهو القدرة فلا يمان حسن
لمعنى في عينه ولنشرطه وهو كونه مقدورا أيضا والقدرة نوحان
ما يتمكن به العبد من أداء ما لقيه والشرط توهمها هذه للعبادات
البدنية وما يشي به الأداء والشرط تحقيقها حتى كانت صفة وهذه
للمالية الأصدقة الفطر **ثم الأمر نوحان** نوع **مطلق عن الوقت**

بأن لا

بأن لا يذكر له وقت محدود على وجه يفوت الأدا بفواته كالأمر
بالزكاة وصدقة الفطر **ولا توجب الأدا على الفور** وهو إتيان
المأمور عقب ورود الأمر **في الصحيح** خلافا للتخييل فإن المطلق
عنه على الفور لما أن الأمر لطلب الفعل فقط والأزمنة في صلاحية
حصول الفعل على حد السواء **ونوع قيد به** أي بالوقت بحيث يفوت
الأدا بفواته **وهو** أي المقيد بالوقت **أنواع** أربعة **الأول** منها
أن يكون الوقت ظرفا للمؤدي وهو الواجب **وشرط للأداء** وهو
إخراج الواجب إلى الوجود **وسببا للوجوب** أي يثبت به وهو أي الذي
يكون ظرفا وشرطا وسببا **وقت الصلوة** أما أنه ظرف فلا منه
يفضل عن الأدا وكل ما يفضل من الأوقات عن الأدا فهو ظرف أما
الأولي فلا منه إذا أصلي فاكفى بمقدار الغرض انقضى المؤدي قبل فراغ
الوقت وأما الثانية فلا تالمراد بالظرف أن لا يكون الفعل مقدر به
وأما أنه شرط فلا أن الأدا يفوت بفوته وكل ما يفوت الأدا بفوته
شرط أما الأول فلا أن الوقت كما إذا خرج كان الإتيان بها قضا
وأما الثانية فبالقياس على سائر شروط الصلوة كالطهارة وستر
العورة واستقبال القبلة والنية وأما أنه سبب فلا أن الأدا يختلف
باحتلاف صفة وكل ما يتغير الواجب بتغيره فهو سبب لأن المسبب
يثبت على وفق سببه **ومن حكمه** أي من حكم هذا النوع الذي جعل
الوقت لأن الوقت لما كان ظرفا كان المشروح فيه ظرفا وشرطا وسببا
اشتراط نية التعيين يعني تعيين الوقت لأن الوقت لما كان ظرفا كان
المشروح فيه متعدد فيشترط تمييز بعض الأفراد عن بعضه وبالنسبة
وحيث لو لم التعيين **فلا يسقط بضيق الوقت** أي بأن ضيق الوقت
بحيث لا يسع غير الواجب **ولا يتعين** بعض أجزا الوقت لسببية

بشي من القصد ولا من القول كان ينوي ان هذا الجز هو السبب او
يقول غيبته هذا الجز والسبب **الاذا فيه** فانه يتعين **كالخات**
اي كان الخات في اليمين له ان يختار احد الامور الثلاثة الاعناق
او الكسوة او الاطعام ولو عين احدهما لا يتعين وله ان يفعل غيره
ماله يكفر به فاذا كفر به تعين **النوع الثاني ان يكون الوقت معيارا**
اي مقدار له اي للموذي **وسبب الوجوب** اي يثبت الوجوب به
كشهر رمضان اما انه معيار فلان الصوم قدر بايامه حتي ان زاد
بزيادتها ونقص بنقصها واما انه سبب لوجوبه فلانه مضاه اليه
والاضافة تدل على الاختصاص واقوي وجوه السببية وسياتي
ومن حكمه اي من حكم هذا النوع الذي جعل الوقت معيارا وسببا
نفي غيره اي غير الموذي **فيه** اي في الوقت ضرورة كونه معيارا واذا انفي
غيره **وينصاب** اي يتادي **بمطلق الاسم** وهو الصوم بان يقول
نويت ان اصوم **ويتادي مع الخطا في الوصف** اي وصف الصوم
بان ينوي صوم القضا والنذر والنفل لان الوقت لا يقبل الوصف
بما فيه نية وبقيت نية اصل الصوم وبها يتادي **الا في المسافر**
ينوي واجبا اخر المستثنى منه محذوف يعني يصاب فرض الوقت
مع الخطا في كل حد الا في حق المسافر فان الصوم لا يصاب
في حقه مع الخطا في وصفه بل يقع عما نوي **عند ابي حنيفة** وقال
ابو يوسف ومحمد المسافر والمقيم سوا في هذا لان السبب وهو شهر
الشهر تحقق في حقهما الا ان الشرح اثبت له الترخص فاذا ترك
الرحض كان المسافر والمقيم سوا فيقع عن الفرض ولا يحنيفة
ان وجوب الاداء ما سقط عنه صار رمضان في حق ادائه كشعبان
فيقع عما نوي **وفي النفل عنه** اي عن ابي حنيفة ربح **روايتان**

في رواية

في رواية اذا نوي النفل يكون صايما عن الفرض وهذا هو الاصح في رواية
يكون صايما عن النفل وجه هذه ما تقدم ووجه الاولي ان الرخصي
شرع نظرا له في النفل **ويقع صوم المريض** اذا نوي واجبا اخر او
نفلا **عن الفرض في الصحيح** وهو مخرج مختار في الاسلام وتسمي الامية
لان رخصته متعلقة بحقيقة العجز فاذا صام فان سبب الرخصة
في حقه فالحق بالصحيح بخلاف المسافر فان رخصته متعلقة بعجزه
مقدر باعتبار سبب ظاهر فام مقام العجز وهو السفر فلا يظهر بفعل
الصوم خوات سبب الرخصة ومقابل الصحيح ما عليه اكثر من خارج
بخلاف ان المريض كالمسافر لان رخصته متعلقة بخوف زيادة المرض
لا بتحقيقة العجز **وصح هذا في المفيد والمزيد والنوع الثالث**
ان يكون الوقت معيارا لا سببا لوجوبه كقضاء رمضان
اما انه معيار فظاهر انه ليس بسبب القضاء هو سبب الاداء وهو
شهر رمضان وما علي ما علم فلم يكن زمن القضاء سببا **وشروطه**
اي في هذا النوع الذي الوقت فيه معيار لا سبب **التعيين** اي نية
التعيين لان هذا الصوم ليس بوضيعة الوقت ولا هو متعين فيه
فينصير له مزاحم واذا ازدهت العبادات في وقت واحد فلا بد من
التعيين والتعيين انما يحصل بنية ويشترط ان يكون من الليل
لينعقد الامسالك من اول النهار لمحملة الوقت وهو القضاء **ولا يحتمل**
هذا النوع **القوات** لان وقته العزم بخلاف النوعين الاولين لا وقتها
محدد ومحد يفت الاداء بقوة **النوع الرابع ان يكون الوقت مشكلا**
بشيء المعيارية وبشيء الظرف **كالحج** يشبهه وقته المعيارية من جهة
انه لا يصح منه في عام واحد الا حجة واحدة فكان كالنهار للصوم ويشبه
الظرف من حيث ان اركانها لا تستغرق جميع الوقت فكان فوق

الصلوة ومن حكمه تعيين اي لزوم ادايه الحج في شهر من اول
سني الامكان وهذا عند ابي يوسف وقال محمد يجوز التأخير عن العام
الاول واذا فعل يكون ادا بالاتفاف فيظهر الخلاف في الاثم فعند ابي
يوسف يا ثم اذا اخر عن اول سني الامكان فاذا فعل ارتفع الاثم وعند
محمد لا ياتم الا اذا لم يودة مدة عمره وينادي بالحج بمطلق النية بان
يقول اللهم اني اريد الحج وان كان الوقت قابلا للنفل لدلالة الحال
وهي ان الظاهر من حاله المسلم ان لا يتحمل المشاق للنفل والعرض باق
على طوقه في النفل يقع عند لان المصريح مقدم على فصل والكفار
في طوبى بالامان اي يتناولهم الامر بالايمان بالله تعالى يا ايها
الناس اني مرسل الله اليكم جميعا الي قوله فامنوا بالله ورسوله بنا على
العهد الماضي باجماع الفقهاء كذا قال وليس مراد علمنا بامرهم
الله تعالى وانما امرهم ما ذكرت ولا يجابون باذا اما يحتمل السقوط
من العبادات كالصوم والصلوة والزكاة والحج لان الكفار ليسوا باهل
لا هذه العبادات لان اداها لا يستحق الثواب وهم ليسوا باهل
الثواب لان ثواب الجنة فاذا لم يكن اهل ذلك لا يجاب بالادان لان
الخطاب بالعمل للعمل فاما ما لا يحتمل السقوط كالامان فانهم مخاطبون
على ما تقوم وهذا في الصحيح وهو قول مشايخنا واول الشرح وعند
العلقبين مخاطبون بجميع اوامر الله تعالى ونواهيهم من حيث الاعتقاد
ولا في حق المواقفة فيما تبون على ترك ذلك لقوله تعالى ما سلككم
في سقر قالوا لم نكن من المصلين فاجبروا انهم استحقوا ذلك بترك الصلوة
ولم يوجب عليهم واجيب بان الصلوة تذكر وادبها الاعتقاد حقيقتهما
لا فعلهما قال الله تعالى فان تابوا وقاموا الصلوة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم
حيث تجلي سبيله اذا امن قبل فعل الصلوة واذا كان محتملا لا يجزى

نمرة ٤

في موضع

في موضع القطع ومن اي من الخلق النهي وهو قول القائل غيره لا
تفعل وانما كان من الخاص لما تقدم في الامر وينقسم النهي في اقتضائه
صفة القبح كالامر اي كالتقسيم الامر في اقتضائه صفة الحسن العام
بله والقسم الاول من النهي عنه ما قبله لمعني في عينه وضعا لا كوضع
لنقل قبيح في ذاته وهو كفران النعم او شرعا كبيع الحر علم من الشرع
قبحه لان العقل ونصب وضعا ونشر على التمييز لان قبيح الشيء يكون
باعتبار امور وحكم هذا النوع ان المنهي غير مشروع اصله والقسم
الثاني ما قبله لمعني في خيره اي غير المنهي عنه وضعا قايما بالمنهي
عنه لا يقبل الاشكال كصوم يوم النحر فاذا تم اصساك مشروع لله تعالى
فلم يفيح باعتباره بل باعتبار وصفه وهو الامتناع عن ضيافة الله تعالى
في هذا اليوم وحكمه ان المنهي عنه بعد النهي مشروع باصله غير مشروع
بوصفه فصيح النذر به واذا فعل يخرج عن العهدة ومجاورة اي مصلحا
ومقارنا في الجملة كالبيع وقت النداء فحله للاستغال بالبيع وهو مجاور
للبيع وقابل للنفك عنه كما اذا باع في حالة السعي في الطريق فلا يكره
والنهي عن الافعال المحيطة وهي التي تعرف بالحس ولا يتوقف وجودها
على الشرع كالقتل والزنا وشرب الخمر من القسم الاول وهو القبح
لعينه وضعا والنهي عن الامور الشرعية وهي التي يتوقف حقيقتها
على الشرع كالصلوة والصوم والبيع والاجارة عن القسم الثاني وهو
القبح لغيره وضعا لان النهي يعرف في الخطاب بالمخاطب بالمنع عن الفعل
فلا بد ان يكون الفعل متصورا للمخاطب وهذا تصويره موقوف على
الشرع فيكون مشروعيا باصله غير مشروع بوصفه ففي العبادات يصح
النذر بها وفي المعاملات يفيد الملك عند اتصال القبض وقد
اختلف العلماء في الامر والنهي في حق الصند فقال بعضهم الا بالشي

الشكارة

بعد النهي صح

نهي عن ضده من جهة اللفظ فيكون لفظ الامر موجبا للنهي عن ضده
 وقال بعضهم من جهة الدلالة على انه لا يجوز له فعل المنافي له في وقت
 وجوبه **وبالعكس** اي وقالوا النهي عن الشيء امر بوضده وهذا اذا كان
 له ضد واحد عند قوم ومطلقا عند اخرين **والمختار انه** اي النهي
 الثابت بالامر **يقضي** اي يثبت ضرورة **كل ضده** اي الامور والملا
 الضد الذي يغوت الامور به بالاستغفال به لان هذا النهي مالم يكن بالنهي
 وانما هو بالضرورة فيثبت بقدر ما تندفع به الضرورة والضرورة تندفع
 بالادنى وهو جعل الضد مكررها **ويقضي** النهي ان يكون **ضد**
كسنة واجبة اي موكدة قرينة من الواجب لما قلنا في الامر وهذا
 انتهى القسم الاول ثم عطف عليه قوله **المنهي عنه** **والعام** اي القسم
 الثاني **والعام** وهو ما اي لفظ **تناول افراد** يخرج الخاص **متفردة**
الحدود واحتراز عن المشترك فانه يتناول افراد ولكنها مختلفة
الحدود على سبيل الشمول لا على سبيل البدل واحتراز به عن
 اسم الجنس نحو رجل فانه يتناول افراد متفردة الحدود ولكن على
 سبيل البدل **وحكمه** اي الاثر الثابت به **اجاب الحكم** اي اثبات
 الحكم المستفاد مما ذكره متعلقة **فيما يتناول** اي في مدلوله **قطعا**
 تميزا وصحة مصدر محذوف اي يتناولها قاطعا ارادة البعض وهذا
 مذهب اكثر اصحاب لقوله **افعلوا** المشركين ولا تأكلوا مما لم يذكر
 اسم الله عليه فالحكم هو الوجوب المستفاد من مدلول العام وهم المشركون
 حكما له ولحق ان حكمه يتناول مدلوله قطعا كالحكم وان اطلبت
 للحكم الشرعي في هذا جملة الكلام لان العام داخلا فيه ثم اشار الي
 اي بعض ثمرات هذا القول بقوله **حتى في** **الخاص** به اي بالعام
 ومثل هذا بما في الصحيحين من حديث اشرف ان النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم امر العربيين لشرب ابوال ابل وهذا خاص وبما في مستند الحكم
 من حديث الجهر بركة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ستة فهو البول وهذا
 عام فاما شاي الخاص والعام في حكمه تناول للدلول وكان هذا هو ما
 يقتضي التقدم على الخاص المبيح جعل ناسخا وهذا حكم العام قبل التخصيص
 فاما بعده فيكون ظني في الصحيح وهو العام عاما **بالصفة والمعنى**
 كرجال فانه وضع الجمع وهو يتناول افراد متفردة الحدود **وبالمعنى**
وهذه تقوم ويهبط فانه يتناول افراد بمعنى **دون** صفة **والمشترك**
 وهو القسم الثالث وهو ما اي لفظ **تناول افراد** مختلفة الحدود
 كالفرق فانه يتناول الحيض والطمح بالبدل فتكون مختلفة الحدود واحتراز
 عن العام وقوله **بالبدل** تفسيرا للتناول عنه البعض وهذا البعض
 احتراز عن الشيء فانه يتناول افراد مختلفة الحقيقة على سبيل الشمول
 من حيث انها مشتركة في معنى الشبيه وهو البتوت والخارج **وحكمه** اي حكم
 المشترك **التامل فيه** اي في صفة وفي سياقه وسباقه **ليترجح بعض**
وجوهه اي طرق معناه ليعمل به اي لاجل العمل بالمشترك كاعمل لفظ
 القرء فوجد اصل التركيب **والا على** الجمع يقال قول الشيء اي جمعه
 وعلى الا يقال يقال قول الخمر اذا استقل والاجتماع للدم والاشغال للحيض
 فيترجح **والاعوم له** اي لا مشترك عندنا فلا يستعمل في اكثر من معنى
 واحد وفاقا لما صححه الرازي عن الشافعي حيث قال في باب العتق ان الشا
 لم يجمعا **المشترك** على جميع معانيه انتهى لان المبدأ في الفهم ارادة
 احدهما حتى تبادر طلب المعين وهو موبسب الحكم بان شرط استعماله
 لغة كونه في احدهما وقيل نعم احتياطا للعلم بفعل المراد فانه لا يتوصل
 اليه الا بتشرع ما علم انه لم يشرع وهو عام والتوفيق في ظهور المراد بالجمالي
واجب والمودل وهو ما لترجح من المشترك بعض **وجوهه** بغالب الرازي

ففي

لأنك اذا تأملت ما وضع الفقهاء وصرفته الى وجه معين فقد
اولته اليه اي رجعتة قبل يجوز المول من الجمل والمشتك فلا يتعين
ان يكون من المنسرك ويجوز ان يكون الترخيل خبر الواحد فلا يلزم
ان يكون بغالب الراي والجواب ان المول المصطلح عليه عند اصل
ليس الا طذا او اصطلاح غيره لا يرد عليه والمراد بغالب الراي الظن
وحكم العمل به اي وجوب العمل به لانه دليل ظني **على احتمال الغلط**
لان تعيينه بدليل ظني **الثاني** اي القسم الثاني من الاصنام الاربعة
في وجود البيان اي ظهور الدلالة **بذلك النظم** الذي تقدم تقيمه
وهو اي القسم الثاني **اربعة** اي اربعة اصنام هي الظاهر وهو ما
كلام **ظري** وضع **المراد** اي المعنى الوصفى منه بصيغته اي بنفسه
صبيغته من غير نظري امر اخر نحو قوله تعالى واحل الله البيع وحرم
الزني فان المعنى الوصفى وهو الا حلال والتحريم ظاهر منه للعالم باللسان
وحكم وجوب العمل بما ظهر منه واختلاف عمل هو على دليل الظن
او القطع فقال ابو منصور وعامة الحكم بالاول لاحتمال المجاز وقال
ابو زيد والعراقيون بالثاني لعدم اعتبار احتمال المجاز لا يستأذن عن
دليل حتى صح انبات الحدود والكفارات بالظاهر **والنص ما زاد المراد**
به وهو حجة الظاهر بمعنى في الحكم وهو سوق الكلام فان
المسوق له اجلي من غيره كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الزني فانه
ظاهر في التحليل والتحريم نص في الفصل بين البيع والزني لا نه سيق
لكلام لا جل الفصل فانهم ادعوا الغسوية بينهما بقولهم انما
البيع مثل الزني على طريق المبالغة بجعل الزني مثبها به في الحل فرد
الله تعالى تسويتهما بقوله احل الله البيع وحرم الزني فارداد وضوحها
بمعنى في الحكم لا هي في نفس الصيغة **وحكم وجوب العمل بما اتفق**

على

احتمال

على التاويل ويحصل الا زيادة ببيان التفسير بقطعي لا شبهة
فيه في الجمل وبيان التفسير في العام تعالى فجدوا الملك يكتة كلهم
اجمعون فانه نص لسوق الكلام لبيان يجوز والملا يكتة وكله جمل
التخصيص بأرادة البعض فانقطع ذلك بقوله كلهم بقوا احتمال
التاويل وهو الجمل على التفرقة فانقطع بقوله اجمعون **وحكمه**
وجوب العمل به على احتمال النسخ في نفسه وان كان قد استدل به
بوفاة صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم **والحكم وهو ما احكم المراد**
به عن احتمال النسخ والتبديل من قولهم بناء محكم ما موند الا
تتقاضى ومنع احكام معني امتنع فغداة بعن وانقطاع احتمال
النسخ قد يكون لمعنى في ذاته كالات الدالة على وجود الصانع
وصفاته فانه لا يحمل النسخ عقلا ويسمى هذا احتمالا عين وقد يكون
لانقطاع الوحي بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى محكما لغيره
وحكمه الوجوب اي وجوب العمل فاللام بدل المضاف اليه من غير
احتمال للتاويل ولا لنسخ ولا للتبديل ويظهر التفاوت بين هذه الاربعة
لا لتفاوت بينهما في الحكم قطعا فيصير الظاهر متروكا عند معارضة
النص والنص عند معارضة المفسر عند معارضة الحكم وقد مثل
لذلك في الشروح بقوله تعالى واحل لكم ما ورثاكم فانه ظاهر في الاطلاق
مع قوله فانكم ما طالب لكم من النساء مني وتلك ارباع فانه نص في بيان
العدد وقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين
نص في بيان المدة مع قوله وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فانه ظاهر
فيها وبقوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
مع قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة
فانه مفسر بقوله اقيموا الصلاة فانه مفسر مع قوله تعالى ان الصلاة

كانت عليهم المومنين كما بامور فوقنا فان حكم في التكاثر **ولهم هذه الاربعة**
الاقسام اربعة تقابلها المقابلة جعل الشئ بانز الشئ **حق** يقابل
الظاهر وعرفه بقوله **وهو** اي الحق ما اي كلام **حق** المراد به **بعض**
اي بسبب عرض معنى ان صفة الكلام ظاهرة بالنظر الي مومنينها
اللفظي لكن **حق** بالنسبة الى المحل وعلمه بسبب علمه في ذلك
المحل وعلمه كونه خفيا **لنحتاج الى الطلب** اي طائفة قليلة فاميل
وحكمه اي حكم الحق **النظر** اي الفكر فيه **لاظهار حقا نزيلا** **وتنزه**
او نقصا **حق** يعني يتكلم الحق ليظهر ان سبب خفايه هو طوعا
لاجل زيادة المعنى فيه او الاجل نقصان المعنى فيه كائنه السرقة فانها
ظاهرة في اجاب قطع كل سارق لم يعرف باسم اخر وخفيت في حق الظاهر
وهو الذي يطير له رمايات اي يشقهها ويقطعها وياخذ ما فيها سرقة
وفي حق النباش وهو الذي ينبت في القبور ويسلب الموتى اكلانهم
بعارض في غير صفة الالة وهو اختصاصها باسم يعرفان به وتغار
الاسماء بدل في تقابل المسمايات فتأمل في هذه الاختصاص مع اصل
السرقة فاذا هو في الطر من زيادة معنى السرقة وهو انه يسارق عين
الليقطة فغدي احدى اليه وفي النباش لقصور المعنى لانام حيا
يسارق من عمارة يبرجم عليه القبر فلم يعد لحد اليه **ومشكل**
يقابل النص من امشك اذا دخل في امشك **وهو فوق الحق** في خفا
المراد وانما كان كذلك **لاحتياج الطلب** اي لا احتياج المشكل الي
الطلب وهو تحصيل المعنى **والثامن** وهو المتكلف والاحتياج
في الفكر بعد ذلك التمييز المراد **وحكمه** اي حكم المشكل **اعتبار**
حقيقة **مراد** اي المراد منه **الى ان يتبين بالطلب** **والثامن**
كقوله تعالى فانوا حزنكم اني شيتم طلبت معاني اني فضبطت بانها

تستعمل

تستعمل بمعنى ان كقوله تعالى اني لك هذا اي من اين لك هذا
الشيئ او بمعنى كيف يخونني يكون لي غلام ثم نظر هل يوجب الاطلاق
في جميع المواضع نظرا الى الاول والا بل الاطلاق الى اوصاف لا سبب
المواضع اي كيف شيتم سوا كانت قاعدة او مضطوية او حجب
بعد ان يكون الماني واحدا فاداسياق الالة سماطين حزننا اي
مواضع حزنكم لما يلقي في اس حامين من النطق التي هي بمنزلة البذر
للتنسل فيكون الاثنان في المواضع الذي يتعلق به هذا الغرض وهو
القبول **ومشكل** يقابل المفسر من اجملت الحساب اذا ضمنت بعضه
اي بعض **وهو ما** اي كلام **استنبه مراده** اي المراد منه لتراحم
المعاني فيه من غير منجان لا حدهما **فاحتياج الى الاستفسار**
المجمل حبت لم يدرك من نفس العبارة ثم قد يحتاج بعد ذلك
الى الطلب والناظر **وحكمه التوقف فيه** **الى ان يتبين** اي المراد
منه **من المجمل** اي من بيان المجمل كالصلوة فانها في اللغة الدعا
وقد لا غير مراد وقد بينها النبي صلى الله عليه وسلم **ومتشابه** يقابل
الحكم **وهو ما** اي كلام **لم يبرج** في الدنيا **بيان مراده** اي المراد
منه **لشدة خفايه** كايات الصافات مثل قوله تعالى الرحمن على العرش
استوي **وحكمه التوقف فيه** **ابدا مع اعتقاد حقيقته**
المراد به اي اعتقادات مراد الله بذلك حق وما يعلم تاويله الا الله
والقسم الثالث من اجل الاقسام في وجوه طرق استعمال ذلك
النظم في ايات الحكم بالنظم **وهو** اي القسم الثالث **اربعة** اي اربعة
اقسام **الحقيقة** الشئ اذا اثبت **وهي** في الاصطلاح اسم لما اي للفظ
اريد به ما اي معني **ومنع له** ذلك اللفظ **المجان** ومفعول من المجاوز
وهي في الاصطلاح اسم لما اي للفظ اريد به غير ما ومنع له لعل

بينهما كسمية الشجاع اسداً **ومن حكمهما** اي الحقيقة والمجاز
استحالة اجتماعهما من ادب بلفظ واحد في وقت واحد
 بان يكون كل منهما متعلق الحكم بخلافه لا تقتل الاسد وتريد الحيوان
 المفترس والرجل الجارح لان ارادة الحقيقة ان لم تنافها ارادة
 المجازي لم يتحقق الصرف وهو شرط وان نافتها امتنع اجتماعهما
 فاذا اوصى لمواليه لا يتناول موالي الموالي واذا كان له معتق واحد
 يستحق النصف الثاني للورثة لا موالي الموالي **ومتي امكن العمل**
بالحقيقة يسقط المجاز لان المستعار خلق فلا يراحم الاصل
 فان كانت الحقيقة متعذرة وهي بلا ما لا يصاب الا بمنشقة حول
 المحول القول الى المجاز كما اذا خلق لا ياكل من هذه النخلة ولا يئنه
 له تحولت اليه الى ما يخرج منها بلا صنعة كالجوار والطلع والريح
 والبسر والربط وصغيرة والتمر لا النبيذ والحل المتخذ منه
 وكذا اذا كانت مرجورة وهي ما يمكن الوصول اليها الا ان الناس
 هم وهما اي تركوها كما اذا خلق لا يصنع قدمه في دار فلان لان
 حقيقة وضع قدمه حافيا وان لم يدخل وهذا امر مجوس
 عرفوا والمجوس عرفوا كالمعتذر فانصرف اليه الى الدحول وهو
 المجاز المتعارف بحيث ان دخلها حافيا او متنعك راكبا
 او ماشيا والمجوس شرعا كالمجوس عادة كالحضومة مرجورة
 شرعا لقوله تعالى ولا تنانخوا فاذا وكله بها الى الجواب بنعم
 او بلا ولو كان اللفظ حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعمل
 بالحقيقة عنده وعندهما بالمجاز كما اذا خلق لا ياكل الخنطة
 فاليمين عنده على غيرها وعندهما على ما يتخذ منها **وتترك**
الحقيقة بدلالة عادة كما اذا خلق لا ياكل راسا بالحقيقة

ما سمي

ما سمي راسا وهو متروك عادة فتقع حينه على ما يكس في
 التناوب ويسبق بدلالة العادة وتترك ايضا بدلالة **في محمل**
الكلام اي يدل محمل الكلام على ان الحقيقة تركت فام يكن مرادة
 كالحال بالنيات دل وجود الاعمال بغير نية على انه صرف عن
 وجودها الي حكمها **ومعنى** اي وتترك الحقيقة بسبب دلالة
 المعنى الى حال **يرجع الى المتكلم** كما في تميز الغور وهي تترك
 امر انه ان تخرج في الغصب ونحوه والله لا يخرج او ان خرجت فانت
 طالق فمكت ساقية ثم خرجت لم تحت فالحقيقة عدم الخروج ابدا
 ترك هذا او حمل على الخروج المعين وهو ما منعها منه بدلالة حال
 المتكلم وهو ارادة المنع الخاص لا ابدا وتترك بدلالة **سياق**
نظم وهي قرينة لفظية التحق بالكلام مثل قوله طلق امرأتي
 ان كنت رجلا فقوله ان كنت رجلا اخرج هذا الكلام عن التوكيد
 الي التوكيد **وتترك بدلالة اللفظ في نفسه** من اشتقاق او
 اطلاق كمن خلق لا ياكل لحما لا يقع على لحم السمك لان اللحم ينبي
 عن الشدة بدلالة التهام الحرب والجرح والمخمة وهو الدم ولا دم في
 السمك ولذا يعين في ما ويجل بك تركوه والمطلق ينصرف الي
 الكامل في الحقيقة فدلالة الاشتقاق والاملاق صرفت اليه
 عن السمك **والمرجع لغة الظاهر** والخالص **وهو** اصطلاحا
ما اي لفظ **ظهر مرادة** اي المراد منه ظهورا بينا لكثرة الاستعمال
 فقوله بينا اي تاما احتوز به عن الظاهر فان الظهور ليس بتمام
 لبقاء الاحتمال وبكثرة الاستعمال يخرج النص والمفسر لان ظهورها
 بالبيان والقرائن **المرجع ثبوت موجه** اي ما يوجب اللفظ
 المرجع من الحرية في المثال الاول والطلاق في الثاني حال كون



مستغنيا عن الغرمة أي النية فيقع العنق والطلاق نوي أو لم
 ينو **والكناية** وهي ما أي لفظ لم يظهر المراد به **الابقرية** كهي
 يفعل فان هذه الحالة غير زيدا عن عمره الابقرية تنضم الي ذلك
 كسبقه في الذكر **وحكمها** أي حكم الكناية **عدم العمل بها** هو
النية لانه لا يثبت الحكم الشرعي بها الا بنية المتكلم كما في كتابات
 الطلاق حال الرضى **او ما يقوم مقامها** أي مقام النية مثل مذكرة
 الطلاق فيما يصلح جوابا او ردا نحو خلية **والاصل في الكلام هو**
الصرح لان الكلام لا فهمام والافادة والصرح هو العام في هذا المعنى
وفي الكناية قصور عن البيان **لا شبهة المراد** فيتوقف في افادة
 المقصود على قرينة ويظهر هذا التفاوت الحاصل بين الصريح وال
 كناية فيما يدرك بالشبهات حيث جاز انبائها بالصرح دون الكناية
 حتى ان من قال لا حرجا معت فلا نية لا يجب عليه حد القذف لانه لم
 يصرح بالنزاع يجب اذا قال نيت بها **الرابع** أي القسم الرابع من
 اصل الاقسام **في معرفة** أي ادراك **وجوه** طرف **الوقوف** أي الاطلاع
على احكام النظم أي المراد منه حاصله معرفة طرق وقوف السامع
 على مراد المتكلم من الاحكام الثابتة بنظم الكلام ومعناه قبل المعرفة
 صفة العارف والتقسيم للكلام للكتاب وتقسيم الكتاب باعتبار صفة
 في غيره لا يستقيم اجيب بجعلها مصدرا بمعنى المفعول قلت يقاس
 عليه قوله الاستدلال فانه صفة للمستدل لما يعرف من الاقسام
 مع نبوه في الكلام فكان الاولى ترك هذه العبارة والتعبير بما يستدل
 بعبارة **وهو** أي القسم الرابع **اربعة** أي اربعة اقسام
 ما باستقلالهم الاول **الاستدلال** بعبارة **النص** الاستدلال
 انتقال الذهن من المؤثر الى الاثر كما نتقال الذهن من النام الى

الدخان

الدخان واوردة ايضا ان الاستدلال صفة المستدل والتقسيم
 للكتاب اجيب بانها لما لم تغد بدونه عدم منها ولا يخفى ما فيه فالاول
 تركه كيف لم يستمر عليه كما يستحق عليه في الثالث من هذه الاربعة
وهو أي الاستدلال بعبارة **النص** العمل أي اثبات الحكم لان المراد
 عمل التجهد لانه هو المستدل هذا هو المراد وهو ظاهر التركيب
 يعطى ان المراد عمل الجوارح لان ما يليق الكلام له هو الثالث بالعبارة
بظاهرها أي بشي **سبق الكلام** أي لذلك الشيء والضمير لما فعل
 الاول اثبات الحكم بشي ظاهر لا يحتاج الى مزيد قائل مثل الحكم بالاجاب
 سهم من الغنمة للفقر في قوله للفقر المهرجني الآية وعلى الثاني
 العمل بظاهرها حكم أي يحكم بظاهر سبق الكلام لاجله وعلى ما هو الاول
 النظم الدال على تمام الموضوع له او جزئية اولاد منه المقصود في الجملة
وباشارة أي والاستدلال بآشارة النص **وهو العمل** أي حكم
نيت بنظم أي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان وبه يخرج
 دلالة النص لانه ثابت بمعنى في النظم **لغة** أي غير مسوق له وكان حق
 المصنف ان يذكره وهذا ظاهر في المراجعة عمل الجوارح فان حمل العمل
 على اثبات الحكم يصير تقديره اثبات الحكم بمعنى يثبت بالنظم لغة وفيه
 تكلف لا يخفى مثاله قوله تعالى وعلى المولود له زكواته وكسوة من سبق
 الكلام لا ثبات النفقة والكسوة على الاب لانه مدلوله فهذا عبارة
 النص وفيه اشارة الى ان النسب لا بالان اللام للاختصاص ولم
 يختص به الاب من حيث الملك فاختص بالنسب وهو غير مسوق له
 وعلى ما هو الاول هو النظم الدال على اللزم الذي لم يسبق له اصلا
 ولم يحتج اليه لصحة الحكم **فهما** أي العبارة والاشارة **سواء في اجاب**
الحكم أي في اثباته لان كلاهما يفيد الحكم بظاهرها **والاول** وهو

العبارة **احق عند التعارض** من الثاني وهو الاشارة لان الاول
منظوم مسوق له والثاني غير مسوق له مثال التعارض ما اورد
الفقهاء في حديث ما رايت من فاقصات عقل ودين قيل ما نقصان دينين
قال نقعد احدين تنظر عمرها لا الصوم ولا تصلي سيق الكلام
ليسان نقصان دينين وفيه اشارة الى اكثر الخبيث خمسة عشر يوما
مع قوله عليه الصلوة والسلام اقل الخبيث ثلاثة ايام واكثره عشرة
ايام وهذه عبارة فتكون **احق** **والا اشارة عموم** **كالمعنى** لان
كل نظم والعموم باعتبار الصيغة **والثابت بدلالة** اي بدلالة
النص **طوما** اي حكم **ثبت بمعناه** اي سبب معنى النص لغة لا بعين
ولغة نصب على التمييز من قوله بمعناه والمراد الذي يعرفه كل سماع
يعرف اللغة من غير استنباط وخرج بمعناه العبارة والاشارة لانها
بنفس النظم وبقوله لغة للمقتضى والمخدوف لان المقتضى ثابت شرعا
والمخدوف عقل ولغة مثاله قوله تعالى ولا تقبل لهما اف فالله عن
التأنيف يعلم به حرمة الضرب من غير اجتهاد حرمة الضرب حكم
استفيد معنى التأنيف الذي هو الاذي لكلمة لتضيق ويقال على ان
هذا الاقسام للكتاب لا للحكم فالاول انه النظم الدال على اللازم
بواسطة مناط حكم المفهوم لغة **والثابت بدلالة** اي بدلالة
النص **كالثابت بعبارة** **واشارته** من حيث ان كلا منهما يوجب
الحكم **الاعند التعارض** فان الاشارة تقدم على الدلالة واذا قدمت
الاشارة فالعبارة اولي فان الاشارة تقدم على الدلالة واذا قدمت
الاشارة فالعبارة اولي لان فيها وجد النظم والمعنى اللغوي والدلالة
لم يوجد المعنى اللغوي فترجحت الاشارة قالوا مثال تعارضهما
ما قال الشافعي يجب الكفارة في القتل العمد لانها لما وجبت في القتل الخطا

مع قيام العذر فلا تجب في العمد اولي ولكن هذه الدلالة خارجها
اشارة قوله تعالى ومن يقتل موقنا متعمدا جزاءه جهنم فانه خبر
اي عدم وجوب الكفارة لان الجزاء اسم للكامل التام فلو وجبت
الكفارة في العمد لكان جهنم بعض الجزاء كاطل فرجحت الاشارة قلت فيه
نظرا يخفى **والثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص اذ لا عموم**
له لان المفهوم من اوصاف اللفظ لا لفظية الدلالة **والثابت با**
قتضائه اي باقتضا النص يعني بمقتضاه والاقتضا الطلب وهو
اي حكم لم يعمل النص **الاشارة تقدم** اي تقدم ذلك الحكم عليه
اي على النص قالوا مثاله اعتق عبدك عني بالقي فلا يبيع الا بالبيع
قال بيع مقتضى وما ثبت وهو الملك حكم المقتضى فيثبت البيع مقدما
على الاعتاق لاية بمنزلة الشرط لصحته قلت الان هذا ليس من النص
والحكم في اقتضا النص فهو من الكتاب فخر برتبة ومن السنة
رفع عن امتي الخطا قلت لفظه ان الله وضع عن امتي الخطا والسيئات
وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجة وابن حبان والحاكم
وقال صحيح على شرطهما فيقدر في الاول مملوكه وفي الثاني
اتم ولا عموم للثابت بالاقتضا لعدم اللفظ قال شيخنا
ليس هذا بشي لان المقدم كالمعنى اللغوي او قلت هذا في المخدوف
لا في المقتضى ولهذا كان التحقيق العزق بين المقتضى والمخدوف
ولو قدر تغرض الثابت بالدلالة والثابت بالاقتضا قدم
الثابت بالدلالة لانه ثابت بالمعنى اللغوي بلا ضرورة والمقتضى
ثابت ضرورة **والتخصيص** على الشئ باسم يدل على الذات
دون الصفة سواء كان علما او اسما جنسي **لا يدخل على**
التخصيص اي تخصيص الحكم بذلك الشئ وقال بعض الفقهاء

آمن الاشاعة والخبالة وابها بكر لدقائق يدل على التخصيص
 بذلك الشيء ومعنى الحكم عا حدة لنا انه يلزم الكفر بقوله محمد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فتضا له نفي رسالة سائر الانبياء قالوا ولا
 التخصيص لم يفد التخصيص واجيب بان فائدة افهام الكلام
والمطلق وهو ما دل على بعض افراد شاي لا يفيد معنوية
لا يحمل على المقيد وهو الدال على مدلول المطلق نصفه زيادة
 لا يقيد بقيده عندنا وان كانا في حادثة واحدة اذا كان الاطلاق
 والتقييد في سبب الحكم لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا صاعا
 من تمر او شعير عن كل حر وعبد صغير او كبير رواية عبد الرزاق
 وابوداود ومن حديث عبد الله بن ثعلبة وقول عبد الله ابن عمر
 فرض رسول الله من كوة الفطرة في رمضان صاعا من تمر او صاعا
 من شعير على الحر والعبد والذكر والانثى والصغير والكبير من
 المسلمين متفق عليه اذا سبب الفطرة راس يونه ويلو عليه
 او كان الاطلاق والتقييد في المحكوم به في حادتين نحو قوله تعالى
 في كفارة الظهار من فخرى رقية وفي كفارة القتل فخرى مومنة
 فلا يمتد وان كان في حادثة واحدة يحمل ضرورة خصوص كفارة
 الدين اطلق في القراءة المتواترة وفيد بالتابع في القراءة المشهورة
 وهي قراءة عبد الله بن مسعود كما رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق
 من طريق واحمال المطلق على المقيد في الصورة التي ذكرها لا مكان
 العمل بها وكما يمكن احوال الدليلين وجب **والقرآن في النظم** اجمع
 بين كل ما بين بحر العطف نحو قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة
لا يوجب القرآن في الحكم عندنا وقال بعضهم يوجب ذلك فلا يجب
 الزكاة على من لا يجب الصلوة سبب ذلك ان العطف يوجب

الاشترار

الاشترار ولنا ان الشركة لا تنقار لا للعطف بدليل قوله تعالى
 محمد رسول الله والذين معه استنادا على الكفار الآية **فصل**
المنشورات وهي ما جعله الله شريعة لعبادة اي طريقة مسلوكة
 ليسلكوها في الدين **ونوعان احدهما عزيمية** من العزم **وهو**
 لغة العقد للمؤكد وعرف بان ما ثبت ابتدائا بنات الشارح
 حقا **وهو اي ما يسمى عزيمية** اربعة انواع **هي اصول الشرع**
المشروع الشريف فرضي وهو ما اي شي شرعي ثبت بدليل قطعي
 اي مقطوع به يخرج جملوا حد **لا يشبهه** فيه اي في دلالة فخر
 لاية المأولة والعام المخصوص قبل هذا التعريف ليس مانع لقوله
 بعض المباحات والنوافل الثابتين بدليل قطعي ولا يشبهه
 فيبقى قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشدها في الارض
 فالصواب انه ما قطع يلزمه قلت اذا اراد بالثبوت لزوم ذلك
 اراد كالأركان الخمسة التي بني الاسلام عليها **وحكم** اي حكم العزم
اللزوم تصديقا اي اذ عانا **بالكفر لقلب** فيكفر بسكون الكافر اي
 ينسب الي الكفر **جا حدة** اي منكر لزومه **وعملك بالبدن** عطف
 على تصديقا اي وحكمه لزوم عمل المفروض بالبدن **فيفسق**
 اي ينسب الي الفسق وهو هنا الخروج عن طاعة الله تعالى **فأركه**
بغير عذر من اكراه او فرض ونحوها **واجب** سن وجب بمعنى
 سقط لسوق لزومه على كل من علم **وهو ما ثبت بدليل فيه**
شبهة كصدقة العطر والاصحية ثبتا بخبر الواحد وهو دليل
 فيه شبهة والاحض ما ظن لزومه **وحكمه** **اللزوم** **علا** **بمنزلة**
الفرض اي يجب اقامته بالبدن كاقامة الفرض للدلالة
 على وجوب انشاء الظن **وسنة** وهي الطريقة **المسلوكة**

في الدين التي يطالب بها الخلق باقامتها من غير افتراض ولا وجود
تخرج النفل لأنه لا يطالب باقامته وخرج الواجب والفرع وأهمل
هذا العبد اعتمادا على ما ذكر في حكمها وطوقه وحكمها
المطالبة باقامتها من غير افتراض ولا وجوب ونفل وهو
ما زاد على العبادات أي الغزالي والسنن المشهورة وحكمه
أقابه فأعله ولا معاقبة على تركه وتدخل السنن في هذا فالأولي
ما يتأب على فعله فقط ويلزم النفل بالشرع فيه حتى
يجب المضي فيه ويعاقب على تركه لقوله تعالى ولا تطغوا
أعمالكم وإذا وجب الاداء لزم القضاء بالافساد والظهور منه
أي مثل النفل ولا يظهر لي أنه غيره ومباح وهو ما ليس لفعله
ثواب ولا لشركه عقاب ورخصة أي والثاني رخصة وكان الأولى
التصريح بهذا وهي أي الرخصة ما أي مشروع تغير من عسر
إلى قالوا وهي أربعة أنواع نوعان من الحقيقة ونوعان من
المجانز ما يستباح أن يعامل معاملة المباح مع قيام سبب الحرمة
وحكمها كالمكره على الفطر في رمضان برخصته في الإفطار مع قيام
دليل الحكم وهو شهر رمضان وقيام حرمة الفطر ما يستباح مع
قيام السبب الموجب وثرا في الحكم كالفطر لمسافر والمريض في رمضان
والأخذ بالغرمة في هذين أو لم يوافق منع عنا من الأمر والأغلال
التي كانت على من قبلنا وما سقط عن العباد مع كونه مشروعا
في الجملة كقصر الصلوة في السفر فتبين أن التعريف غير جامع
فصل الأحكام أي لوجوبها الجبري لأنه هو الذي
ليحسب السبب والمراد بالأحكام المحكوم بها من العبادات
المشروعة بالأم والنهي أي المنهي عنها باقتسامها من

الأمر

الأمر الموقت والمطلق ونحوهما والنهي عن الأمور الشرعية
والحسبية ونحوهما **أسباب** وهي هنا بمعنى الغل جعلها
الشرع منا طلالا لحكام تيسر الادراك الحكم الغائب عن العباد
فتسبب وجود الأمان بالله فالظاهر أي سبب الوجوب
الجبري للتصديق والقرار بحدوث العالم الذي هو العالم
عام على وجود الصانع لأن الحدوث يقتضي محدثا ولا بد أن يكون
واجبا لذاته على ما عرف في موضعه **وسبب الصلوة** أي وجوبها
الوقت لأنها فطرها إليه والأضافة تقتضي الاختصاص وأقوى
وجوبه بالسبب **والزكاة** أي وسبب وجوب الزكاة **ملك**
المال وهو النصاب النامي الفاضل عن الحاجة الأصلية لأنها
إليه في قوله عليه الصلوة والسلام هو الزكاة أموالكم رواه أبو
داود ومن حديث علي رضي الله عنه ونحوه **والصوم** أي وسبب
وجوب الصوم **أيام رمضان** للأضافة **وزكاة الفطر** أي وسبب
وجوب زكاة الفطر **راسي يومه** أي يقوم بكفايته **ويلى عليه**
لقوله عليه الصلوة والسلام في صدقة الفطر عن الكبير والصغير
والحر والعبد ممن يؤمنون رواه الدارقطني من حديث ابن عمر
رضي الله عنه ومن حديث علي كرم الله وجهه **والحج** أي سبب وجوب
الحج بيت الله لأنها فطرته إليه في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت
والعشر أي وسبب وجوب العشر **والخراج الأرض النامية** حقيقة
أي تقدير أي تحقيقا في العشر بحقيقة الخارج وتقدر في الخارج
بالتأمن من الخلل النزاع بدلالة الأضافة يقال خسر الأرض وخراج
الأرض وهو أي العشر مونة فيها العباد لأنه يصر في أي الفقر ولم
يجز التخييل قبل الخارج لعدم تمام السبب والخراج عقوبة فيها معنى

المؤنة ولهذا ابتدأ به الكافر **والطهارة** أي وسبب وجوب
 الطهارة **الصلوة** يقال طهارة الصلوة وسبب مشروعية
 المعاملات توقف بقا العالم إلى يوم القيمة على مباشرتها وأسباب
 العقوبات والحدود ما نسب إليه من قتل ونزاع وسرقة وسبب
 الكفارات أمر ذاب بين الخطر والباحة بأن يكون مباحا من وجه
 ومظورا من وجه كالقتل الخطأ فإنه من حيث الصورة رهي إلى
 الصيد وهو مباح وباعتبار ذلك الثبوت حتى أصاب آدميا
 فهو مظلوم **باب بيان أقسام السنة هو المروي**
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وفعله وهذا غير
 جامع لخروج التعريف وغير مانع لشمول القرآن وأصله بأنه
 المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وفعله أو نقلها وهي
 مشتركة مع الكتاب في الأقسام المتقدمة ويخص هذا الباب بليقية
 اتصالها بنا وحالة نقلها البينة ومتعلقات ذلك ولذلك قال **وبيان**
وجوه أي طرف اتصالها بنا أقسام أربعة بالاستقرار منها
المؤاتر وهو لغة الشايع وهو الكامل لعدم الشبهة وهي العرف
هو الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم توأيمهم
على الكذب أي توأفهم على الكذب وفيه خلل لغوي فكرر وام
 هذا في الطرفين والوسط ولأن عدم الأحصالي شرط بل
 الكثرة فالأولي أنه جنس جماعة يعيد العلم بصدقه وهو جهة
 علم اليقين **والمشهور هو الذي في اتصاله بنا سببه**
 صورة وهذا غير محتاج إليه في التعريف ويكفي فيه قوله **وهو ما**
 الذي استمر **الأحاد** في القرن الثاني والثالث حتى صار
 كالمؤاتر وحكمه أنه يوجب علم الطمانينة وهو دون

اليقين

اليقين وفوق أصل الظن وخبير الواحد وهو الذي في اتصاله
 بشبهة صورة ومعنى وعرف بما لم يبلغ حد الشبهة وحكمه
 أنه يوجب العمل ولا يوجب العلم وتركه سهو لأنه معظم
 السنة وعليه مدار معظم الأحكام **والمنقطع هو القسم الثاني من**
الأقسام الأربعة وهو نوعان ظاهر أي ظاهر انقطاعه يعني أنه
منقطع في الصورة الظاهرة وباطن انقطاعه يعني أنه
منقطع في الصورة باطن الأمور وانصلت في الظاهر فالظاهر
انقطاعه هو المرسى وهو المنقطع الأسناد وهو طريق المثنى
 بأن سقطت بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 لما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه
 كذا أو لما يروى فعله فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل
 بين يديه كذا أو فروع **وهو أي المرسى على أربعة أوجه**
ما رسله الصحابي وهو مقبول بالاجماع للاجماع على عدالتهم
 فلم يضر الجهل بالساقط من الأسناد **والثاني ما رسله أهل**
القرن الثاني وهم التابعون وهو حجة عند الخنفية وجميع
 أهل عصرهم إلى ما بعد المائتين كما قال أبو داود في رسالة لأهل
 مكة وابن حزم الطبري وذلك لثبوت عدالة الساقط بالحديث
 الذي استدل به لقبول مرسى الصحابي وهو حديث خير
 القرون كما استدل به الخطيب في الكفاية وغيره من أئمة الحديث
 وكذا المرسى لأنه يستحيل أن يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد
 ثبوته عنده ولا ثبوت إلا بعد ذلك الراوي **والثالث ما رسله**
العدل في كل عصر بعد القرن الثاني والثالث وهو حجة عند
الأكثريين لأن حلة القبول في القرون الثلاثة العدالة والضبط

ان نسبة إلى القاطع

فمهما وجدنا وجب القبول القبول وقال عيسى ابن ابان لا تقبل
 لان الزمان زمان الفسق وضيق الكذب فلك يذمن البيان وقد
 يقال ان كان العدل عالما باحوال الرواة فالقول ما قال الكثرة لا نقا
 ائمة الحديث بعد البخاري في قبول متعلقاته المحرومة **والرابع ما**
استدل به من وجدة وارسل من وجدة مثل حديث لانكاح الابوي
 رواه شعبة وسفيان مرسل عن ابي برجة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ورواه اسرا ئيل بن يونس مسند عن ابي بردة
 عن ابيه عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم **فكثير**
في قبوله عند من يقبل المثل وعند المحققين من غيرهم ايضا
والباقي انقطعه على وجهين احدهما المنقطع لنقص
الثاني بقوت شرط من شروط قبول الرواية وهو عقل البالغ
 واسلامه وعدالته وهي مرجحان جهة الدين والعقل على طريق
 الهوى والشهوة بعد افتراق الكتاب والاصرار على الصغار وضبط
 سماء الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه ثم الثبات عليه الى حين
 او انه فلك يقبل خبر من فقد شيئا من هذه الشروط والجرم والتعدي
 عند ائمة الحديث مراتب ولهم كلمات تستعمل في اهل تلك المراتب
 والتي تستعمل في الجرح منها ما يرجع الى العدالة ومنها ما يرجع الى
 الضبط وهما اذا ذكرها على سبيل الداعي فاعلى التعديل او ثقب
 الناسي وان ثبت الناسي واليه المنتهي في التثبت ثم ثقة او ثقة
 ثبت او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل حافظ ثم ثقة او متقن
 او ثبت او حجة ثم صدوق او محله الصدق او لا باس به او ليس
 به باس ثم شحيح ثم صالح ثم شحيح واعلى الجرح الكذب التلويح اليه المنتهي
 في الكذب او في الوضع او ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاح او

كذاب ثم متروك او ساقط او فاضل الغلط او منك الحديث ثم
 ضعيف او ليس بقوي او فيه مقال ثم ابن اوسى الحفظ او فيه
 احثي مقالي **والثاني المنقطع** باطلا **بدليل معارضتي** تقدم عليه
 ومثل ذلك بحديث فاطمة بنت قيس لم يجعل لي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نفقة ولا سكنى عارض قوله تعالى استنوبهن وقوله
 ابن مسعود وانفقوا عليهم من وجدكم وحديث القضاء بنتا طه
 وحين عارض قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وعند
 عدم الرجلين او جب رجل واحد وامرأتين وحيث نقل الى ما ليس
 بمعهود في مجالس الحكم دل على عدم قبول الشاهد الواحد مع
 اليقين وعارض السنة المشهورة وهو قوله عليه الصلوة والسلام
 البينة على المدعي واليمين على من انكر وحديث المهران عارض قوله
 فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم **والثالث** من الاقسام الاربعة
ما جعل الخبر فيه حجة وهو حقوق الله تعالى وهي العبادات او
 العقوبات عند الي يقف وحقوق العباد **والرابع** من الاقسام
 الاربعة المختصة بالسفلة في بيان نفس الخبر وهو اربعة اقسام
قسم محمل الصدق لا حاطة العالم بذلك كخبر الرسول لمن سمعه
 منه لانه ثبت بالدليل القاطع عصمته **وحكمه اعتقاده** اي
 وجوب اعتقاده والا يتأمر به لقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه
 وما نهاكم عنه فانتهوا **وقسم محتم الكذب** قالوا كدعوي فرعون
 الربوبية قلت هذا ليس مما نحن فيه **وحكم اعتقاده بطلان**
وقسم محتمل الكذب اي الصدق والكذب خبر الفاسق محتمل الصدق باعتبار
 دينه وعقله ومحتمل الكذب باعتبار ضعفه **وحكمه التوقف فيه**
 لا ستوالجانبين وقد قال الله ان جاكم فاسق نبيا فتبينوا **وقسم ترجح**

احد احتماليه وهو جانب صدقه لتمثيلهم له بخبر بعد المجمع
 بشرائط الرواية **وحكمه العمل به** للدلائل الدالة على ذلك كما تقدم
دون اعتقاد حقيقته لما فيه من الشبهة ولهذا النوع اطلاق
 تلك نية طرف السماع وهو ان يقرأ على المحدث ويقرأ المحدث عليك او
 يقرأ بحضوره وانت تسمع وهذا عزيمية والرحضة الاجازة وطرف
 الحفظ والعزيمة فيه حفظ المروي من وقت السماع الى وقت الاداء
 والرحضة الاعتماد على الكتاب المسموع وطرف الادوية العزيمة فيه اي يوكى
 بالفظه كما سمع والرحضة ان ينقله بعناه وقد منعه بعضهم والصحيح
 عندنا تفصيل ان كان محكما يجوز للعالم باللفظ وان كان ظاهرا لم يحتمل
 الغير كعام يحتمل الخصوص وحقيقة يحتمل المجاز يجوز للمجتهد
 فقط وما كان مشتركا او محكما او مشتبا به او من جوامع فلا يجوز
 اصله وقد يخلق الحديث الطعن اما من الراوي بان انكر الرواية
 عنه انكارا جاحدا بان قال كذبت علي او ما رويت لك وفي هذا الوجه
 يسقط العمل بالحديث وان انكر انكارا موقوفا بان قال لا اذكر في رويته
 لك هذا الا اعرفه ففيه خلاف او عمل بخلافه بعد الرواية مما طوى
 خلق في يمين فيسقط العمل به ايضا كما روت عائشة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ايما امرأة تكلمت بغير اذن وليها فنكاحها باطل
 نعم ان عائشة رضي الله عنها تزوجت بنت اخيها بلا اذن وليها
 وكما روي ابو هريرة مرفوعا غسل الاثمن ولو في الكتاب سبع اكلية
 الصحيحين وعمل بثلاث كما رواه الطحاوي وغيره ويشكل عليه
 ان ابن عمر روي قصة حبان ابن منقذ في الخيار ثلاث ايام وقال
 في الهداية عن ابن عمر انه اجاز الخيار شهرين وكذا تركي الراوي العمل
 بالحديث كما روي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند

الركوع وعند رفع الرأس منه كما في الصحيحين وترك ذلك لما روي
 محمد بن موطاه وغيره عن عبد العزيز بن حكيم قال رايت ابن عمر ذلك
 وعن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يرفع يديه الا في التكبيرة
 الاولى من الصلوة وكذا عمل الصحابة بخلافه اذا كان ظاهرا لا يحتمل
 الحقا عليهم كحديث حذيفة البكري بالبكر جلد مائة وتغريب عام
 وما روي ان عمر بن الخطاب لم يرفع يديه في الصلوة الا في التكبيرة الاولى
 فلما تركه النفي والحديث لا يخفى عليهم لان اقامة الحدود مفوض الى
 الامام ومبني على الشهرة علم انه ليس من تمام الحد قال وان كان
 من جنس ما يحتمل الحقا كحديث القمقمرة في الصلوة رواه يزيد
 بن خالد الجرمي وروي عن ابي موسى الاشعري انه لم يعمل به فلا
 يوجب جرحا لانه من الحوادث النادرة فاحتمل الحقا على ابي موسى قلت
 لم يخفى على ابي موسى لانه رواه كما اخرج الطبراني بالاسانيد الصحيحة
 فيكون مما رواه وعمل بخلافه واما قولهم ان يزيد بن خالد رواه
 ما لم يوجد في مسنده في شيء من الكتب التي بأيدي اهل العلم الا ان
 وقد رواه الائمة عن ابي حنيفة من غير طريق فرواه محمد بن مرسل
 الحسن ورواه غيره من طريق معبد والله اعلم وتعيين الراوي بعض
 محتملات حفظ الحديث لا يمنع العمل بظاهر الحديث كتعيين ابن عمر
 التفريق بالابدان في الحديث المتفق عليه البيعان كل منهما بالخيار على
 صاحبه ما لم يتفرقا على الاقوال ولا يسمع الجرح في الراوي المفسر
 بما هو قادح متفق عليه ولا يجرح بالتدليس قالوا وهو كما ان
 انقطاع في الحديث مثل ان يقول حدثني فلان عن فلان ولا يقول
 قال حدثني فلان او قال اخبرني والصحيح ان هذا ليس بجرح لانه يوهم
 شبهة الارسال وحقيقة الاسال ليس بجرح فشرهته اولى قلت

يرفع يديه عند السجدة الاولى
 في صلاة الصلوة ولم
 يرفعهما فيهما سوى في

التدليس عندهم أحداث الانقطاع لا كتماناً لانه اسقاط روي
السند او أكثر ولا يختص بهذه الصورة بل يكون باسقاط شيخه
الذي سمع منه وهذه الصورة التي ذكرها يسمى عندهم تدليس
التسوية وهو نشر انواع التدليس ورج فقد تحقق الارسال
لانه يوهمهم ان المدلسين عندهم ما عدل سفيان ابن عيينه
انما سقطون الضعيف فلا يصح ان يقال عليهم ما كثر من ان حقيقة
الارسال ليس يخرج لان المرسل عندنا انما ارسل عن ثقة عنده
ولا يخرج بالتدليس وهو ان يذكر الشيخ بما لا يشتر به ويسمى هذا
عند الحديث تدليس الشيوخ ومضرة في المقدمات نوعين طريق
معرفة الحديث **فصل واذا وقع التعارض** وهو تقابل
المساويين قوة حقيقة مع اتحاد النسبة من **الحج** في نظر المجتهد
حكمه اي حكم وقوع التعارض بين الابين المصير الي السنة
كقوله تعالى فاقرءوا ما نيسر من القرآن يوجب بعمومه القرآنية على
المفتدي وقوله تعالى واذا قرء القرآن فاستمعوا له فهي وجوبها
اذ كلهما وردا في الصلوة كما بينه الصحابي في الاحكام نصير الحديث
وهو ما روى ابن منيع بسنده الصحيح عن جابر ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له قرأه ولا يعارضه
قوله عليه الصلوة والسلام لا صلاة الا بقراءة الكتاب لا محتمل
لا راحة نفي الافضلية **وبين السنين المصير الى قول الصحابي**
ان قدم على القياس مطلقا كما قال في الاصل او فمالم يدرك
بالقياس كما قال الكرخي ومنه اي القياس وان لم يقدم كما ذكره الشرحي
فهو في رتبة القياس قوله **او القياس** فيجري بينهما ومثل
لهذا جاري نعمان ابن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف

كما يصلون بركعة وسجدة بين مع ما روت عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى بها ركعتان باربع ركعات واربع سجعات فقصر
الي القياس وهو اعتبار صلوة الكسوف بسائر الصلوة **وبين**
القياسين وحكم التعارض اذا وقع بين القياسين انه **ان امكن**
ترجيح احداهما عمل به **والا** اي وان لم يمكن ترجيح احداهما على الاخر
في عمل المجتهد بايهما نشأ وببها دة قليلة لان احد القياسين
حق ولا يشأ فطان لانه لم يبق بعدهما دليل يصار اليه وعند
العجز عن المصير الي دليل يجب تقرر الاصول وهو ابقا ما كان على
مكان **واذا كان في احد الخبرين زيادة** لم تكن في الاخر **والراوي**
واحد يوجب ثبوت الزيادة مثل ما روي ابن مسعود واذا
اختلف المتبايعان والسلعة قامة وثرا او في رواية لم يذكر
السلعة قامة فاخذنا ما ثبت الزيادة فلا يجزي الخالف الاخذ
قيام السلعة **واذا اختلف الراوي** جعل الخبر الواحد كخبرين
وعمل بهما لان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في وليتين
فيجب العمل بهما بحسب الامكان **عملك بان المطلق لا يعمل على**
المقيّد في حكمين ومثل لهما جاري انه عليه الصلوة والسلام
نهي عن بيع الطعام قبل القبض رواية ابن عباس وروي
انه عليه الصلوة والسلام نهى عن بيع ما لم يقبض فقلنا لا
يجوز بيع الطعام قبل القبض ولا بيع سائر العروضة قبل
القبض **فصل وهذه** الحج اي التي مر ذكرها في الكتاب والسنة
باقتسامها **بجمل البيان** اي اقلها والمراد **ويكون** البيان
للتقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال الجحاش كقوله
تعالى ولا طائر يطير بجناحيه فجناحيه قطع احتمال المراد المسرع

ونحوه ومثله قوله لها انت طالق وقال عنيث المعنى الشرعي
والخصم من كقوله تعالى فيجد الملازمة كلهم اجمعون فكلهم
 قطع احتمال البعض **ويصح موصولا ومفعولا والتفسير**
 اي بيان ما فيه خفا **وتجوز في الجملة كقوله تعالى** اقيموا الصلوة
 واتوا الزكوة فالصلوة والزكوة الحق البين لقوله عليه الصلوة
 والسلام والامة ثنتان وعدتها حيثتان وهذا القسم ايضا
 يصح موصولا ومفعولا **والتفسير وهو التعليق بالشرط** كانت
 طالق ان دخلت الدار **والاستثناء** كقوله على الف الاما به اما انه
 للتفسير فلا نه ابطال الا بقاء ومير مينا في الشرط وابطال الكلام في حق
 الاما به في الاستثناء ولكنه بيان مجاز من حيث انه بين انه خلق
 لا تطبيق وان عليه سمة لا الف **ويصح موصولا فقط بالاجزاء**
 الاما يروي عن ابن عباس وهو تكلم بالباقي بعد الشيا واذا
 تعقب جملة متوافقة صرف الى الاخرة لظهور ذلك وتأيد
 في قوله تعالى فاجلدوهم الآية فان الاخرة اسمية لا تعلق لها
 بالاحكام ولا بالحد وما قبلها فعليه انشاءه فوجب بها الاحكام
 للحد الى ذلك مما ذكر في المطولات وتخصيص العام ابتداء من
 هذا النوع يصح موصولا فقط حتى عرف بانه قصر العام على بعض
 افراده بالمستقبل المتصل حقيقة او حكما للجماع بالشارح
والضرورة اي بيان حاصل الاجل الضرورة **وهو نوع بيان**
يقع جالمة يوضع له اي البيان لان البيان بالنطق وهذا
 بالسكوت وهو اقسام قسم يكون في حكم المنطوق كقوله تعالى
 ووزنه اجزاء فلان من الثلث صدر الكلام اوجب الشركة المطلق
 من جهة ان الميل اضيف اليها من غير بيان نصيب كل منهما

ثم

ثم تخصيص الام بالثلث صار بها فالكون الاب يستحق الباقي
 ضرورة وقسم ثبت بدلالة حال الملوك سكوت صاحب الشرع
 عند امره بانه وقسم ثبت ضرورة وقمع الغرور عن الناس سكوت
 المولى حين راي عبده يبيع ويشترى فيجعل ذنا في التجارة
 دفعا للغرور من يعامل العبد وقسم ثبت ضرورة دفع طول
 الكلام فيما يكسر استعماله كقوله على مائة ودرهم جعل العطف بيان ان
 المائة من جنس المعطوف **والتبديل وهو النسخ** قال الله
 تعالى واذا بدلنا اية مكان اية قالوا التبديل النسخ وهو اصطلاح
 ان يدل على خلاف حكم شرعي متروكي وهذا في حق البشر **ويجعل**
في حق الشايبا نامدة الحكم اي بيان ان لا تنه امة الحكم المطلق
 عن تاخير او توقيت **معلوم عند الله تعالى** انه شرع في وقت
 كذا وتشرط جواز النسخ التمكن من عقد القلب عندنا ومحلله
 حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه **والقياس لا يصلح فاسحا**
 للكتاب والسنة لان الصحابة رضي الله عنهم اجمعوا على ترك الرأي
 بالكتاب والسنة ولان الرأي لا محل له في معرفة الشرائع وقت
 الحسن **وكذا الجماع لا يصلح فاسحا عند الجمهور** خلافا لبعض
 المشايخ لان من الاجماع بعد عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذ لا اجماع فيه دون رأيه وهو منفرد ولا نسخ بعده **ويجوز**
نسخ كل من الكتاب والسنة بالآخر نص عليه لانه موضع
 الخلاف فنسخ السنة بالكتاب التوجه الى البيت المقدس فعليه
 صلى الله عليه وسلم سبعة عشر شهرا بالمدينة ثم نسخ بقوله تعالى
 قول وجهك شطر المسجد الحرام ونسخ الكتاب بالسنة ما روت
 عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرجنا بان الله

حا

تعالى اباح له من النساء ما يشاء في قوله لا يحل لك النساء من بعد
ونسخ الحكم والتلاوة جميعا كقشر شعاع يحر من **ونسخ**
احدهما اما التلاوة مع بقائه الحكم فكما الشيخ والشيخ اذا من نياه
فان هو ما واما الحكم وبقا التلاوة فكما بات المسألة ونسخ وصق
الحكم مع بقا اصله **كالزيادة** عن النسخ لان الزيادة ترفع اجزا
الاصل **فصل** **وما يتصل بالسنن افعال النبي صلى الله**
وسلم الاختيارية الصالحة لا تقتد **وهي اربعة** عند فخر
الاسلام **مباح** **ومستحب** **واجب** **وفرغ** وعند غيره ثلاثة
لان الواجب الاصطلاحي لا يتصور في حق صلى الله عليه وسلم ويمكن
ان يقال المراد تقسيم افعاله بالنسبة اليه وقد ثبت بعضها
بالظن فيتحقق الواجب بالنسبة اليه **والصحيح** عندنا
ان كل ما علم وقوعه منها اي من الافعال **عليه وجه**
اي ضعة **يقعدي به كما وقع** اي يقعدي به في ايقاعه على تلك
الصفة فعلة **فما لا** **اي حتى يقوم** دليل الخصوص **وما لا**
يعلم اي على صفة فعلة **فما لا** **اي انفق** فيه الا با حلة
لبنفسها فيكون اتباعه الى ان يقوم دليل المنع **والصحيح**
عنه فاخلك فلبعض ان شرعي من قبلنا يلزمنا لقوله تعالى
ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا الانية والارث يصير ملكا
للوارث مخصوصا به لانه لما لم يبق الا حلة وعل كثرهم للتحريف
قلنا انما يلزم **اذ قضى السور** **من غير انكار** فيعمل
به **عليه** **شرعية** **لبنينا** صلى الله عليه وسلم **وتقليد**
الصحابي وهو اتباعه في قوله وفعله معتقدا للحقيقة
من غير كمال في الدليل **واجب** **بترك** به **القياس** في غير ما ثبت

الخلق

الخلق في فيه بينهم لقوله صلى الله عليه وسلم مثل اصحابي في امتي مثل
القوم فبايهم اقتديهم اقتديهم رواه الدارقطني وابن عبد البر
من حديث ابن عمر وقد روي معناه من حديث ابن عباس ومن حديث
اشي ونحو اسانيدهما قال ابن رشد بعضها بعضها ويقول صلى الله
عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي الي بكر وعمر ورواه الترمذي وقال
حسن صحيح من حديث حذيفة وصحبه ابن حبان والترمذي مثله
من حديث ابن مسعود ولان الشرا فوالهم مجموع من حضرة الرسالة
وان اجتهدوا فبايهم اصوب لانهم نشاهدوا موار والنص وعند
الكرخي يجب فيما لا يدرك القياس **ويجوز تقليد التابعي الذي ظهرت**
فتواه من الصحابة للعلم بان رايه في القوة كرايهم وهذا رايه
النوايس **عليه الاصح** وهو اختيار فخر الاسلام خلا فالشمس لا يجه **بهم**
الاجماع قال جمهور من العلماء **اجماع هذه الامة** وهو اتفاق
المجتهدين من ائمة صلى الله عليه وسلم في عصر على حكم شرعي **حجة موجبة**
للعمل بهذا خلا فاما في مصنف الشيخ ابي القاسم البركات الذي انتفى منه
لانه قال وحكمه في الاصل قوله في الاصل احترام اعمام بالعارضين
ان ثبت الملاد به شرعا على سبيل التعيين وقال بعض المعتزلة لا يكون
حجة وهو عزيمية ورحضة فالعزيمة التكلم والعمل من الكل والرحضة
تكلم البعض او عملا وكون الباقي بعد بلوغه ومعنى مدة التامل
واعلى مراتبه باعتبار المجموع **اجماع الصحابة** **صريح** من الكل
وهذا اذا اتفق عليه اهل عصرهم ونقل اليه امتوا اثر كالاية والخبر
القطعي الدلالة كغير جاهد حكمه وان نقل احاد كان كغير الواحد لاجماع
الذي ثبت بنص البعض منهم وكون الباقي وهذا لا يكثر جاحد
وان كان من الادلة القطعية لانه بمنزلة العام من النصوص **اجماع**

من بعدهم من اهل كل عصر **عليه حكم** لم يظفر فيه خلافا من سبقهم
وهذا كالحج المشهور بطلان ما حده حكمه ولا يكفر بمنزلة الاجماع الكونية
من الصحابي **نعم اجماعهم** اي الذين بعد الصحابة **عليه حكمهم** في مخالفتهم
وانه يوجب العمل بمنزلة الاحاد من الاخبار ويكون مقدم عليه القياس
واختلاف الامة **عليه افعال اجماع** **عليه ان ما عدله** اي ثباتها
عنها **باطل** فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول اخر **وقيل** هذا اي
الاختلاف في افعال اجماع **عليه بطلان** ما عدله **في الصحابة خاصة**
والصحيح عدم الاختصاص **باب القياس** هو لغة التعديل واصطلاحها
ابانة حكم مثل حكم احد المعلومات بمثل علمته في الاخر فالابانة لان القياس
ظهور ما ثبت ظاهر دليل الاصل وحقيقة هو الله والمثل لذلك يلزم
القول بانتقال الاوصاف لان المعنى الشخصي لا يقوم بمحليين وحكم
المعلومات يشمل الموجود والمعدوم **وشروطه** اي شرط القياس **ان لا يكون**
المقيس عليه مخصوصا اي منفردا **بحكمه** اي مع حكمه **بنص**
اي سبب نفي **آخر** كقبول شهادته خزيمة وحده فانه حكم انفراد
شهادته به من بين سائر الشهادات المتشروطة بالعدد فلا يقاس
عليه غيره لان القياس يبطل هذا الاختصاص **وان لا يكون**
الاصل اي المقيس عليه **معدوما** **بعين القياس** كبقا الصوم مع الاكل
والشرب فاسيافلا يقاس عليه غيره لتعدده **وان يتعدى الحكم**
الشري لا العلم اللغوي **الثابت** لا المنسوخ **بالنص** لا بالقياس بعينه
من غير تغير اذ لو وقع في ذلك الحكم تغير في الغرض لا يكون الثابت في الغرض
مثل الثابت في الاصل فلا يصح القياس **اي فروع** **نظيره** اي نظيره
الاصل في العلة والحكم اذ لو لم يكن كذلك لكان الحكم في الغرض بالقياس من
غير الحاق بالاصل وهو باطل **ولا نص فيه** اي في الغرض لانه ان كان فيه نص

فان وافقه القياس فلا فائدة وان خالفه كان باطلا **وان يتقيد النص**
في الاصل **بعد التعليل** **عليه ما** قبله لان القياس التعميم لا لا بطلان
فلا يصح تعليل الاطعام بالتمليك كالكسوة لان حكم الاصل قبل التعليل
كان يحصل بالا باحة فتغير بعد هذا التعليل بحيث لا يخرج المكفر
عن هذه الكفارة بالا باحة **وركنه** اي ركن القياس واركان
الشيء جزاؤه الداخلة في الحقيقة الحقيقة لهوتيه والمتشهور
انها للقياس اربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع وقال
آخر الاسلام وشيعة من اهلهم المصنف ركنه **ما** اي وصف **علمه**
اي علامته **عليه حكم النص** **ما** اي من الاوصاف التي **اشتمل عليه**
النص بعبارته كالكيل والجنس والوزن والجنس في نفس الاشياء
السبعة او غيرها كالجزء عن التسليم في نص النفي عن بيع الابن
وجعل الفرع نظيرا له اي للنص **وحكمه** اي حكم النص **بوجوده**
اي بسبب وجود ذلك الوصف **فيه** اي في الفرع دلالة كون الوصف
علته صلاحه اي ملائمة للعلل المنقولة عنه النبي صلى الله عليه وسلم
وعن السلف وعد الله لظهور تأثير ذلك الوصف في غير ذلك الحكم
او في حقيقته او تأثير جنسي ذلك الوصف في عين الحكم او في جنسه
كتعليلنا ولاية نكاح الصغار بالمعقوفات بل لا يتم لتعليله عليه
الصلوة والسلام بسقوط فجاسة الهرة بالطوق فانه مستثنى
للفروءة وهي صون الاواني منشا للعجز عن القيام بالمصالح وفي ذلك
ضرورة وقد ظهر اثر الصغر في اثبات الولاية في المال وقد يتصور
معارضة الحج التي ذكرناها في تخصيص غيرها ببيان عدم وجود
ركن المعارضة او شرطها كعدم معادلة المعارض في الظاهر والنص
عليه ما تقدم وكما لو عارض حديث البينة على المدعي واليمين على من

انكر حديث القضاة شاهد وحين فنقول هذا حديث صحيح مشهور
 فلا يعادله هذا الا انه خبر واحد ولم يستكمل شروط الصحة او اختلف
 الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر حكم الآخرة كما بنى الرمان فالتى
 في البقرة على حكم الآخرة والتى في المائدة على حكم الدنيا فلا كفارة في العموس
 لا منها غير معتدة او اختلف في الحال يحمل احدهما على الآخرة والتى
 في المائدة على حكم احوال والاخر على اخرى كقوله التحفيق والتشديد
 في قوله تعالى حتى يطهرن يحمل التحفيق على الانقطاع لاكثر الحيض
 والتشديد على ما دون ذلك او اختلف في الزمان صرحا كما بنى
 العدة قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملهن
 نزلت بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
 يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا قال ابن مسعود من نشأ
 لا عنته فنزلت سورة النساء العنصرى بعد اربعة اشهر وعشرا رواه
 ابو داود والنسائي وابن ماجه ورواه البخاري بدون عنته
 او دلالة كما في تعارض الحافظ والمبيح نحو ما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن اكل الضب وروي انه اقر على اكله فجعل الحاضر
 متأخر لتقليد لتغير الامر الاصل ولا ترجيح بكثرة الرجال ولا بالدقة
 ولا بالحرية واختلف في تعارض المثبت والنافي فقد الكرخي يقدم
 المثبت وعند عيسى بن ابيان يتعارضان ان كان النافي اعتمادا على
 وان كان بنى على الظاهر فالمثبت مقدم وان وقع التعارض بين
 بين قياسين فالترجيح بقوة اثر الوصف كما سيجيء في معارضة
 القياسين وقوة ثبات الوصف على الحكم الذي شهد الوصف ثبوته
 كقولنا في صوم رمضان انه متعين فلا يجب تعيينه اولى من قول
 غيرنا وصف فرضي فيجب تعيينه فوصف الغرضية قاصر على الصوم

ووصف التعيين مؤثر في عدم وجوب التعيين على الاطلاق في
 فيكون اثبت وتكثرة اصول الوصف كقوله في مسح الرأس انه مسح
 فلا يسن تكراره كمنسج الخف في التيمم ومسح الجبهة وهذا اولى
 من قولهم ان دكن فين تكراره كالغسل وعدم الحكم عند عدم
 الوصف ووجوبه عند وجوده كما قلنا في المثال السابق واذا
 تعارض ضربان ترجح فالرجحان بما هو في الذات اولى بالاعتبار من
 الرجحان بما هو في الحال كبن ابن ابن اخ وبنيت بنت الاخ الاول
 ارجح بالذات وهو الذكورة والاخر بالحال وهو القرب من الميت
فصل في معرفة من القياس شرعي في القياس وهو المجتهد
 ولم تعرف الاجتهاد وهو عندكم بذل المجتهد لنيل المقصود
 في استخراج الاحكام الشرعية من ادلتها وذكر بشرطه فقال **قوله**
الاجتهاد **ان يحوي المجتهد علم الكتاب** اي ما يتعلق بالاحكام
 منه وذلك مقدار خمسة اية **بمعانيه** اي مع معانيه لغة وشعرا
وجوه مثال الخاص والعام وما لا يتصور له بشرط حفظها بل اي
 ويحوي على السنة كذلك يكفي ان يكون عالما بما هو فيها ويراجع اليها
 وقت الحاجة **وعلم السنة** اي ويحوي على السنة كذلك وفيما
 يتعلق به الاحكام منها **بطلانها** اي مع طلقها لا يستلزمها عليها
وجوه القياس اي وان يعرف طريق القياس مع **شرايطه**
المقدمة وحكمه اي حكم الاجتهاد **الاصابة** بفاليت الذي لا
 القطع بها حتى قلنا المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع الخلاف
 واحد لما في السنة من قوله صلى الله عليه وسلم لعقبة ابن عامر
 المجاني اجتهاد فان اصبحت فلك عشر اجور وان اجتهد واخطأ
 فلك اجر واحد رواه احمد بن حنبل الصحيح وقوله صلى الله عليه وسلم



اذا احكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد ثم اخطا
فله اجر واحد متفق عليه من حديث عمر وابن العاص وسائر الطبراني
واحمد بلغة حديث عقبة **فصل في الاحكام** اي الحكموم بها المشروعة
في الدين بمعلقاتها **بثنت** **بفتح** **الحج** التي سبق ذكرها **اربعه** **اقسام**
وهي حقوق الله وانواعها ثمانية **الاجان** بالله وروحه كالغرائب واذا
كانت الغرائب فروعا للاجان لا تفصح بذونه وهو يصح بدونه والحق
الخصنة كحد الزنا والنزب والعقوبات القاصرة كحرمان الميراث بالقتل
فصل لانه مالي وهو قاصر بالنسبة الى الهدية والحقوق الدائرية بين
العبادة والعقوبة كال كفارة شادي بالصوم ووجبت جزا على اقل
محظور وعبرة فيها معنى المونة كصدقة العطر يجب على الانسان
بسبب راي غيره ومونة فيها معنى العبادة كالغتر يصرف في حفظه
الارض والمصارف الزكوة ومونة فيها معنى العقوبات كخراج يتعلق
بالارض ويصرف لحفظها وسبب الزلزلة ينتفل عن الجهاد وحق
قائم بنفسه اي ثابت بذاته من غير ان يتعلق بدمه العبد ومن غير
ان يكون له سبب مقصود يجب على العبد اذا وكنس الغنم
وحقوق العباد **خالصة** كملك المبيع والتمن وملك النكاح
والدية وبدل المتلفات في المقصوبات وحق ذلك **وما ايجب على**
فيه اي اجتمع حق الله تعالى لانه وحق العبد **حق الله** **غالب** كحد
الغذ في حق الله تعالى لانه شره حد اجزا وحق العبد لدفع العار
واغلب حق الله تعالى لا يجري فيه ارت ولا اسقاط ولا اعتبار من
وما ايجب على **حق العبد** **غالب** كالعضاض في حق الله تعالى
وهو خلا العالم عن الفساد وحق العبد لوقوع الجناية على نفسه
وهو غالب يجري فيه الارث والاعتياض بالمال وصحة العفو **وهذه**

الحقوق

الحقوق اي حقوق الله تعالى الخالصة وحقوق العبد الخالصة
وكان حقه ان يذكر هذا قبل قوله وما اجمعا الخ الا انه لعدم
دراسيته باصولنا اخذه **تنقسم الى اصل** **وخلق في القسم الاول**
الذي هو اصل **كلا جان اصله المتصدق** وهو اذعان القلب
بحقيقة جميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم **ولا قرار** هو مذهب
الفقهاء **تم صار الاقرار** **اصلا** مبتدا **خلفا عن المتصدق** او عن
الاجان الذي هو الاقرار والتصدق **في احكام الدنيا** بان يقوم مقامه
ويرتب عليه احكامه والطهارة بالماء اصل والنبه خلق عنده
والقسم الثاني ما ثبت بالبح وهذا يوههم انه قسم الخلق فكان حق
ان يتبع من الثمن كتابه فيقول كما قال حمله ما ثبت به **الحج**
للاحكام وما يتعلق به الاحكام اما الاحكام فكذا والقسم الثاني **ما**
يتعلق به الاحكام **المتروكة** **وهي** اي ما يتعلق بالاحكام **اربعه**
سبب وهو لغة ما يتوصل الي المقصود وفي السريعة **اقسام منها**
سبب حقيقي **وهو ما يكون طريقا الى الحكم** وهذا غير مانع
فقد نزل في الاصل من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا
يقتل فيه معاني العلل ليجز باول العلة وبالقياس الشرط وبالفالك
السبب الذي يشبه العلة والسبب الذي فيه معنى العلة وهذا
كدلالة السارق على مال انسان فاذا سرق لم يضمن الدال لان
الدلالة سبب محض يخلل بينه وبين ما هو المقصود ولهو علة
غير مضاف الى السبب وهو الفعل الذي بانشره المدلول باختياره
وسبب مجازي باختيار ما يؤمل اليه **كاليمين بالله تعالى** سمي
سببا للكفارة مجاز لان اليمين انما عقدت للبر لكنها تقضي
الى الحكم عند نزل المانع فكانت سببا باختيار ما يؤمل **ونحوها**

اي نحو اليمين كالطلاق المعلق بشرط **وهو** اي السبب المجازي **من**
العلل لانه علة العلة اذ الحكم مضاف الى العلة فلو اضيف الى السبب
كان سببا في معنى العلة كسوق الدابة وقولها كل واحد منهما سبب
لتلحق ما يتلحق بوظيفها حاله السوق والعقد وقد يحلل بينه وبين
التلحق ما هو علة وهو فعل الدابة لكن هذه العلة مضافة الى
السوق والعقد لعدم صلته حيثه اضافة الحكم الى العلة **والعلة**
هي عبارة عما يضاف اليه وجود الحكم ابتداء فخرج بالاول
الشرط وبما لثاني السبب والعلة علة العلة والتعليقات وتتم
العلة الشرعية الحقيقية بذلك تشبها بالاسم والمعنى والحكم فالاول
ان تكون في الشرع موضوعا لموجبهما الثاني ان يضاف ذلك الحكم
اليها بلا واسطة والثالث ان يثبت الحكم عند وجودها بلا شرح
وهو قسمان الاول علة اسماء وحكما ومعنى كالبيع المطلق للملك
فانه موضوع للملك والمملك يضاف اليه بواسطة وهو موثر في الملك
وثبت به الحكم عند وجوده والثاني علة اسماء لا حكما ولا معنى
كالطلاق المعلق بالشرط لانه موضوع في الشرع حكمه ويضاف الحكم
اليه عند وجود الشرط وليس علة ولا حكما لانه يتأخر عنه الى
وجود الشرط ولا معنى لانه لا تأثر له فيه قبل وجود الشرط والثالث
علة اسماء ومعنى لا حكما كالبيع بشرط الخيار فان البيع علة للملك
اسما بانه موضوع له ومعنى لانه يتأخر هو الموثر في ثبوت الملك لا حكما
بان الحكم وهو ثبوت الملك المتأخر والرابع علة لها تشبه سبب
كثير القريب علة للملك والمملك في القريب علة للعقود فيكون العقد
مضاف الى الشرع بواسطة فمن حيث لانه لم يوجد الا بواسطة العلة
كان سببا ومن حيث ان العلة من احكامه كان علة يشبه السبب

والخامس

والخامس وصف له بشبهة الملك كاحد وصفي علة ذات وصفين كالجنس
او العلة لحرمة النسبة والسادس علة معنى وحكما لا اسما كاحد
وصفي العلة وعلة معنى لانه موثر في الحكم وحكما لان الحكم يوجد عنده
لا اسما لانها تضاف اليه وحده ليس بموضوع للحكم والسابع علة
اسما وحكما لا معنى كالسفر فانه علة للترخيص اسما لانها تضاف اليه
وحكما لانها تثبت بنفسه السفر متصلة به لا معنى لان الموثر في ثبوتها
المشقة لا نفس السفر **والشرط** **وهو** لغة العلامة وشراها ما يتعلق
به **الوجوب دون الوجود** اي دون ان يكون موثرا في وجوده
واحتراز به عن العلة قبل ولا بد ان يزيد قيد اخر وهو ان يكون
خارجا عن ماهية ذلك الشيء ليجزى به جزوه فانه ايضا مما يتوقف
عليه وجود الشيء وليس بموثر فيه واصنامه خمسة الاول شرط محض
وهو الذي يتوقف انعقاد العلية على وجوده مثل دخول الدار
بالنسبة الى وقوع الطلاق المعلق به في قوله ان دخلت الدار فانت طالق
فان انعقاد قوله انت طالق عليه لوقوع الطلاق موقوف على وجوده
وليس له تاثير الثاني شرط هو حكم العلة كحرف البئر في الطريق فانه
شرط لتلحق ما تلحق بالسقوط والعلة تغل الساقط والمعنى سبب لكن
العلة ليست صالحة لاضافة الحكم اليها فاضيق الى الشرط وكذا شق
الزرق الذي فيه ما بيع فانه شرط والعلة ما يعينه وهو علة غير صالحة
لاضافة الحكم اليها فاضيق الى الشرط والثالث شرط له فيه حكم السبب
وهو الشرط الذي تحلل بينه وبين شرطه فعل فاعل مختار غير
منسوب لذلك الشرط كما اذا حل قيد عبد فابق فالحل بشرط التلحق
وهو متقدم صورة ومعنى فاسببه السبب والابق علة وهو غير حادث
بالحل فانقطع عن الشرط فكان التلحق مضاف للعلة فلا يضمن الحال

ومثله من فتح باب فقص فظا الطير عند أبي حنيفة وأبي يوسف والحق
بمحمد فغل الطير سبيلك نما والمرق والرابع شرط اسمها حكما وهو
ما يفتقر إلى الحكم وجوده ولا يوجد عنه كأول الشرطين في حكم يتعلق
بهما كقوله لا ماله ان دخلت الدار فالت طالق فمن حيث انه يتوقف الحكم
عليه ببعض شرط من حيث انه لا يوجد عنه لا يكون شرط حكما والخامس شرط
وهو كالعلاقة كالأحصان في الزنا ويبر في الشرط بصيغته كان دخلت الدار
وطالته كقوله المرأة التي اتزوج طالق **والعلاقة تعرف بالوجود** أي
وجود الحكم من غير تعلق **وجوده وجوب** كالأحصان فلا يصح منتهوه
إذا رجعوا واختار بعض أن الأحصان بشرط **فصل في الأهلية** وهي
نشرت في الحمل بالولادة فإذا ولد الأدمي كانت له ذمة صالحة للوجوب
له وعليه في بعض الحقوق وتام الأهلية التي جعل مناط التكليف **المعبر**
فيه العقل ولما كان هذا الفصل لبيان أحوال المكلف ذكر فيه ما يختلف
به الأحوال فقال **ومعترفاتها** أي العوارض على الأهلية **نوعان سماوي**
أي يكون من قبل الله لا اختيار فيه للعبد فينسب إلى السما بهذا الاعتبار
كالضعف وحكمه انه يسقط ما يحمل السقوط عن البالغ بالعدو والصلوة
والصوم ويصح منوله ما لا عهد فيه **والجنون** وحكمه انه يسقط به
كل العبادات إلا انه إذا لم يمتد بالحق بالنوم ويجعل كان لم يكن واستداده
في الصلوات بان يزيح على يوم وليلة وفي الصوم باستغراق الشهر وفي الزكاة
بالحول وأبو يوسف أقام أكثر الأحوال مقام **كله والنبيان** وهو لا ينافي الوجوب
في حق الله تعالى لأنه لا يعدم العقل والذمة لكنه إذا كان غالبا في الصوم
والسمية في الذبيحة وسلام الناس في الصلوة يكون عفو ولا يجعل
عذرا في حقوق العباد **والنوم** وهو يوجب تأخير الخطاب للأداء
لما لم يمتد غالبا لم يكن في وجوب القضاء عليه حرج وينا في الاختيار

حق

حتى بطلت عباراته في الطلاق والعناق والأسلحة الردة ولم يتعلق
بقراءته وكلامه وقهره في الصلوة حكمه ويقو من العوارض السماوية
التي لم يذكرها المصنف الاختيار وهو كالنوم في مخالفة الاختيار وهو
حديث بكل حال وإذا امتد سقط به الأداء والقضاء في الصلوات والنوم
وفي الصلوات لأن امتداده نادر فلا يعتبر **الرق** وهو ينافي أهلية
الكرامة من الشهادة والقضاء والولاية وما كنية المال ولا ينافي ما كنية
غير المال كالنكاح والدم **والعتلة** بعد البلوغ وهو اختلاف الكلام
فالمعتوم من اختلاف كلامه فكان بعضه كلام العقل وبعضه كلام
الجانين وهو كالصبي مع العقل حتى لا يمنع صحة القول والفعل فإذا
اسلم به صح إسلامه ولو أثل مال الغير يضمن ولو توكل عن إنسان صح
وتوقف بعه وشراؤه على اجازة الولي **والجيف** **والناس** وهما
لا بعد مان أهلية بوجه لكن الظاهر في الصلوة بشرط وفي العقود
فلا تجب عليهما القضاء وجعلت الطهارة عنهما حوطا لصحة الصوم
بنصر على خلاف القياس وهو حديث عائشة رضي الله عنها كان يصيبنا
ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنوم بقضاء الصوم ولا نؤمر
بقضاء الصلوة متفق عليه فلا يتعدى إلى القضاء **والمرض** والله ينافي
أهلية الحكم والعبادة ولكنه من أسباب الفجر فنزعت العبادة عليه
بقدر المكنته ومن أسباب تعلق حق الوارث الغريم بماله فحق الوارث
بالثلثين وفي حق الغريم بالكل **والموت** والله ينافي في أحكام الدنيا
مما فيه تكليف لعدم القدرة والاختيار وما شرع عليه لحاجة غيره
فان كان حقا متعلقا بالعين بقي ببقائها كالأمانات وإن كان دينيا لم
يبق بمجرد الذمة حتى ينضم إليه مال أو ذمة كقبيل وإن شرع عليه بطريق
الصلوة كنفقة المحارم بطل إلا ان يوصى بها فيصح من الثلث وإن كان حقا

له بقي له ما ينقضي به الحاجة **ومكتب** عطف على سماعي وهو النوع الثاني **وهو من جهة العبد كالجمل** وهو معنى يضاد العلم وهو انواع جهل الكفار بالله تعالى وجهل صاحب الحق بصفات الله تعالى وجهل الباغي وهو من خرج عن طاعة الامام وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة للشهوة فهذا الاصل عذر لوضوح دليل ما جهل والجمل في موضع الاجتهاد الصحيح كمن فاتته العصر ففعل المغرب قبل قضايتها فلانا جوارها وجهل الشفيع يبيع دار يحب داره وجهل الاملة المنكوسة اذا اعتقت بالاعتناق والخيار وجهل البكر لبا لغة بانكاح الولي وجهل الوكيل بالوكالة او بالعزل وجهل المادون بالاذن او بالجر يجعل عذرا **والسفه** وهو خفة تعري الانسان فتبعته على السرف والبذخ وان لا يوجب خللا في الاصلية ولا يمنع شي من احكام الشرع ويمنع ماله عنه في اول ما يبلغ الي خمس وعشرين سنة عند الامام والي ان يوشى بشده عند صاحبه وان لا يوجب الجراح عند الامام والي ان يوشى منه الشدة عند صاحبه وان لا يوجب الجراح عند الامام وكذا عندهما فيما لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق والعناق ويوجب في غير ذلك ثم عندهما هذا الجراح قد يكون لسبب السفه مطلقا وذلك ثبت عند محمد بنفس السفه اذا حدث بعد البلوغ او بلغ كذلك لانه سبب الجرح فلا يقتضي القضا للجحون والصباء وعند ابو يوسف لا بد من حكم القاضي لان حجره للنظر وباب النظر للقاضي حتى لو باع قبل حجر القاضي جازر عند ابو يوسف وعند محمد لا يجوز وقد يكون بان يمنع المديون عن بيع ماله لقضاء الدين فان القاضي يبيع عليه ماله العوض والعقار وذلك نوع من الجحود تصرف الغير عليه وقد يكون للخوف على المديون بان يبيع ماله يبيع الشيء باقل من ثمن المثل

او باقل من ثمنه عليه ان لا يبيع تصرفه الامع طولا والعرضا والرجل غير سفيه **والسكر** وهو ان يكون مباحا من مباح كشرب الدوا وشرب المكرة والمضطر يشرب ما يتخذ من الحسنة والشعر والذرة او العسل فهو كالاغما وعند ابو حنيفة يمنع صحة الطلاق والعناق وسائر التصرفات وان كان من محظور وهو السكر من كل شراب محرر فلا ينافي الخطاب وتلزمه احكام الشرع وتصح عباراته بالطلاق والعناق والبيع والشر لا قارير بل حدود الخاصة والرفقة وتبقى من العوارض المكتسبة الهزل وهو ان يراد بالشيء ماله بوضع له او لا ما يصلح له اللفظ استعبارا وهذا معنى قول ابي منصور الطبري ما يراد به معنى وان ينافي اختيار الحكم والرضي به ولا ينافي الرضي بالباينة واختيارها ولا ينافي الاهلية وجوب ولا يكون في وضع الخطاب بحال ولكن لما كان عذرا اثمه في اعدام الرضا بالحكم لا في اعدام الرضي بالباينة وجب الفطر في الاحكام وكل حكم يتعلق بالعبرة فون الرضي بحكمها يثبت وكل حكم يتعلق بالرضي لا يثبت **والسفر** وهو الخروج المديد وادائه ثلاثة ايام واليها وثبت احكامه بنفس الخروج بالنية وان لم يتم السفر علة طهارة تحقيق الرخصة فيؤثر في قصر دوات الاربع وثاخير الصوم **والخطا** وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد **والاكراه** ويتحقق بغلبة ظن وقوع ما هو دبه وان خالف وهو ملجئ بعدم الرضي ونفسد الاختيار بالاكراه بالقتل وغير ملجئ وهو بعدم الرضي ولا يفسد الاختيار كالاكراه بالحبس ولا بعدم الرضي وهو ان يرسم بحبس ابيه او ابنه او ما يجري مجرى ذلك والاكراه بجملته لا ينافي الخطاب والاهلية وما صلح ان يكون المكرة فيه الله لغيره كالتلف في النفس والمال فالضمان في المكرة وما لا كاكل والوطي فيقتصر الفعل على المكرة **والحرمان انواع** هذا

